الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية–أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الظهير البربري وانعكاساته على النضال السياسي في المغرب 1930 –1956

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- خديجة خدير
- شهرزاد حمدي

إشراف الأستاذ

أ. بلال صديقي

لجنة المناقشة

اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة
أ.د. جعفري مبارك	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. ختير الصافي	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا
أ. صديقي بلال	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا

نوقشت يوم 2020/10/15م

الموسم الجامعي: 2019 –2020م الموافق لـ 1441–1442هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى الذي لم يتوانى يوما في وهبي كل مايملك حتى أحقق آماله، إلى من ظل ولازال يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي ببذله لتضحيات جسام مترجمة في تعظيمه وتقديسه للعلم والمعرفة، إلى قدوتي ومدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي، بارك الله لي في عمره وأدام عليه نعمة الصحة والعافية، لك مني هذا العمل المتواضع خير جزاء على حسن تربيتك وتعليمك لي.

إلى من لازالت وسيبقى قلبي يحتفظ بها في أعماقه إلى التي وإن غاب جسدها عني فروحها الطيبة مازالت تدفئني بأزكى رائحة للأمومة وأقصى درجات الحنان، إلى روح أمي...أمي يافقيدة قلبي يانبع الحنان والعطاء لك مني ثمرة جهدي، عسى الله أن يتقبلها صدقة جارية على روحك الطاهرة.

إلى من حبهم يجري في عروقي، ويلهج بذكرهم فؤادي، رياحين حياتي إخوتي: محمد، المغيلي، مصطفى، سيد أحمد، عبد الكريم، إليكم ياسندي وعضدي ومُشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى منابع بهجة البيت ونبع الصفاء والطهارة أبناء إخوتي: إيمان المغيلي، أنس المغيلي، إحسان المغيلي.

إلى كل أفراد عائلتي كل بإسمه الذين وقفوا معي دعما وسندا.

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا طريق العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة، إلى جميع معارفي الكرام أهدي ثمرة جهدي.

خـــديجة.

الإهـــــداء

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أطلب شفاعته والحمى تحت رايته،إلى طه الرسول خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى من زينت حياتي وعلمتني الصبروالاجتهاد إلى الغالية والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة وارتقى سلم حياتي بحكمة وصبر إلى والدي العزيز

إلى كل العائلة الكريمة وإلى أخواتي :(فاطمة، زينب، مصطفى، ابتسام، عبد النور)

وإلى خالاتي و أبناء عمي وخالتي

إلى صديقاتي: خديجة، شريفة، ايمان، مريم، جهيدة، جميلة، وإلى كل الأصدقاء

وإلى كل من ساعدني في كتابة هذه المذكرة

وإلى خطيبي إبراهيم

وإلى كل الأساتذة وإلى المشرف الفاضل "صديقي بلال"

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم كل المحبة والتقدير

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عزوجل أن يجد القبول والنجاح.

شهـرزاد.

شـكر وعرفـان

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذه الدراسة وأمدنا بالعزم والإصرار وسهل لنا الطريق للبحث وجمع المادة العلمية.

نشكر والدينا على دعمهم وسندهم ودعائهم الدائم لنا بالنجاح وتشجيعم لنا على إتمام هذا البحث العلمي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "**بلال صديقي**" الفاضل الذي قبل الإشراف على هذا العمل والذي كان بمثابة السند الداعم لنا خلال مسار إنجازنا لهذا البحث فله جزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والإحترام.

كما نشكر جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم القيمة ومد يد العون لنا، ونسأل الله عز وجل أن يجزيهم عنا خير الجزاء ونخص بالذكر الأستاذة الكرام: د.عبد الكريم بلبالي ، وأ.د. المغيلي خدير، أ. أحمد خدير، أ. جميلة بوجمعاوي.

ونشكر جميع من شجعنا من الزملاء والأصدقاء وكل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث.

مقدمة

مقدمة:

بعدما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، راحت توجه أنظارها شرقا وغربا نحو جيرانها المتمثلين في كل من تونس والمغرب الأقصى، ففرضت الحماية على تونس سنة 1881م، ليليها المغرب الأقصى سنة 1912، بعد عقدها لعدة اتفاقيات ضمنت بها إطلاق العنان لها لبسط سيطرتها عليه، بمشاركة الإسبان، وتم تقسيمه إلى منطقتي نفوذ فرنسي وإسباني، وعندما وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي أراضي المغرب الأقصى وإخضاعه للحماية سنة 1912. كل هذا غطاء لمحاولاتها السيطرة على كل الشمال الإفريقي المتمثل في المغرب العربي، وسعيا منها لتحقيق ذلك انتهجت فرنسا طرق ملتوية من خلال ممارساتها التي كانت تتسم بعدم احترام بنود الحماية وسار منظروا الاستعمار ومعاونوهم إلى التفكير في كيفية إدماج المغرب الأقصى في الحظيرة الفرنسية، واعتباره قطعة من فرنسا.

إن المشروع الفرنسي في المغرب لم يكن مشروعا سياسيا واقتصاديا فقط، بل كان مشروعا حضاريا بجميع اتجاهاته الثقافية، والاجتماعية، والدينية، هدفت من ورائه فرنسا العمل على سلخ المغرب من انتمائه العربي الإسلامي بصفة خاصة. وسعت لتحقيق ذلك من خلالإصدارها للنصوص قانونية تتضمن سياسة التفرقة العنصرية في المغرب، مستهدفة بذلك وحدته السياسية والدينية، كل ذلك باسم السلطان.

وقد دشن المارشال ليوتي LYAUTEY هذه السياسة بإصداره لأول ظهير سنة 1914، والذي هدف من خلاله إلى تقسيم المجتمع المغربي واحداث شرخ في نسيجه الاجتماعي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كون هذا الحدث حدثا مهما في تاريخ الحركة المغربية ومؤثرا فيها، بالإضافة إلى خطورة انعكاساته على الشعب المغربي التي لازالت مستمرة إلى حد الآن.

حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة من 1930م إلى غاية تاريخ إعلان استقلال المغرب 1956، ويتمثل الإطار المكاني في المغرب بصفة عامة والمنطقة الشمالية منه بصفة خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع والتصدي لإشكالياته هي:

- الرغبة في إبراز السياسة البربرية الفرنسية التشتيتية القائمة على السعي لطمس هوية وتاريخ الشعب المغربي ومحاولة مسخه حضاريا سعيا منها لتحقيق مطامعها التوسعية.
- إيضاح فحوى الظهير البربري 16 ماي 1930 من خلال دراسة مضامينه بتحليل فصوله ومعرفة الأهداف الخفية التي تسعى فرنسا لتحقيقها من ورائه وتبيان مدى خطورته على المغرب الأقصى.
- التعرف على ردة الفعل المغربية الشعبية والرسمية إزاء هذا الظهير والسياسة البربرية ككل والانعكاسات التي أعقبت إصداره.

إشكالية البحث:

يعد الظهير البربري نقطة محورية في تاريخ المغرب الأقصى من خلال ما كان يهدف إليه وما خلفه من تأثير على البنية الاجتماعية العرقية في المغرب الأقصى، ولذلك جاءت إشكالية دراستنا هذه على النحو التالي:

– كيف أثر الظهير البربري على النشاط السياسي في المغرب وما علاقته بتطور مطالب الحركة الوطنية؟

هذه الإشكالية تتفرع عنها تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ماهي الدواعي والأسباب التي دفعت بفرنسا إلىإصدار الظهير البربري؟ وما الأهداف التي ترمي لتحقيقها من جراء إصداره؟
- فيما تمثل رد فعل الشعب المغربي حكومة وشعبا؟
- ما هي انعكاسات الظهير البربري على النضال السياسي في المغرب؟

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، اتبعنا الخطة المكونة من ثلاث فصول؛ حيث تناولنا في الفصل الأول أوضاع المغرب قبل صدور الظهير البربري1930 ومعالم السياسة الفرنسية البربرية،والذي اندرج تحته ثلاث مباحث، مستهلين حديثنا في المبحث الأول عن الأوضاع

السياسية والعسكرية، ثم تناولنا في المبحث الثاني الأوضاع الاجتماعية وخصصنا المبحث الثالث للحديث عن السياسة البربرية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه الظهير البربري والعمل السياسي في المغرب، تطرقنا فيه لثلاث مباحث، جاء الأول يتناول مفاهيم حول الظهير البربري وخصص الثاني لأهداف الظهير، فيما تناول المبحث الثالث إرهاصات النضال السياسي في المغرب.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان انعكاسات الظهير على النضال السياسي في المغرب، تم دراسته من خلال أربع مباحث، تناولنا في الأول البداية الحقيقية للنضال السياسي، وخصصنا الثاني للتنظيمات السياسية للحركة الوطنية المغربية، أما الثالث فخصصناه لدراسة ظهور الصحافة المغربية وعلاقتها بالمشروع الوطني، ثم جاء الرابع متناولا تطور الحركة الوطنية المغربية.

منهج الدراسة:

فرضت علينا طبيعة الدراسة استخدام المنهج التاريخي، وذلك من خلال تحليلنا للمادة التاريخية وعرض وجهات النظر المختلفة، ودعمناه بأداة من أدواته باستخدامنا للمنهج التاريخي الارستدادي، عند جمعنا للمادة التاريخية من خلال الكتابات الأكاديمية المختصة في موضوع دراستنا، بتصنيفنا لها ووصف أحداثها.

الدراسات السابقة:

تم تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين، ومن بين الدراسات السابقة فيه نذكر: أطروحة ماجستير لفاتح بوفروك: "الظهير البربري في المغرب الأقصى من خلال مجلة المنار(1930-1934)"، بالإضافة إلى مذكرة ماستر لفوزي بن ضيف الله:"الظهير البربري في المغرب الأقصى 16 ماي 1930"، فالدراسةالأولى تناولت موضوع الظهير من جانب كيف كان وقعه في المشرق العربي وتعد دراسة مهمة سلطت الضوء على جانب مهم من ناحية تاريخ العلاقات بين المشرق والمغرب.أما الدراسة الثانية فقد سلطت اهتمامها على محتوى الظهير وركزت على ردود الفعل نحوه.

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت جانب من جوانب موضوعنا نذكر: أطروحة الدكتوراه: الحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية مقاربة في المضامين 1930-1951 لحواس محمد، تناولت هذه الدراسة الحركة الوطنية في المنطقة الجنوبية وقد أفادتنا هذه الاطروحة كثيرا في الفصل الثالث، وكذلك في الفصل الثاني من دراستنا.

المصادر المعتمدة:

وقصد الاسترسال في موضوع بحثنا والاحاطة به اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع التي بدلنا قصارى جهدنا في تنويعها لخدمة الموضوع، ومن أهم المصادر المعتمدة: كتاب"الحركات الاستقلالية في المغرب الأقصى لمؤلفه علال الفاسي"، والذي يعد من المصادر المهمة في تاريخ المغرب، وقد استفدنا منه في التعرف عن قرب على مضامين الحركة الوطنية خاصة ما تعلق بالاتجاه الاستقلالي. وكذلك كتاب "مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية" لأبي بوبكر القادري، والذي من خلاله تزودنا بالكثير من المعلومات التي تخص أحداث مسار النضال السياسي المغربي، كما لا ننسى كتاب "ذكريات ومذكرات 1932-1937" لأحمد معنينو والذي استفدنا من خلاله التعرف على الاتجاه القومي (الشوريون) في الحركة الوطنية المغربية بزعامة محمد حسن الوزاني، أما فيما يخص المراجع فقد اعتمدنا على مزيج تكون من كتب وأطاريح ومقالات تمثل أهمها فيما يخص بحثنا: "دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب" لمؤلفه محمد علي داهش ومقال "نشأة الحركة الوطنية المغربية" لخالد فؤاد طحطح، واطروحة "الحركة الوطنية في المنطقة السلطانية مقاربة في المضامين 1930-1951" لحواس محمد وقد أفادتنا هذه المراجع في استيعاب أحداث الحركة النضالية المغربية لما احتوته من دراسات تحليلية لمضامينها.

الصعوبات:

كسائر الدراسات الأكاديمية التي لا تخلو من الصعوبات فقد واجهتنا خلال هذه الدراسة عراقيل تمثلت في طول الفترة المدروسة نوعا ما، والتي كانت حافلة بالأحداث التي صاحبتها تغيرات وتطورات من فترة إلى أخرى، وهو ما صعب علينا الإلمام بها كلها بالشكل المطلوب مقارنة بالفترة المخصصة للبحث خاصة مع الأزمة الصحية التي تمثلت في انتشار فايروس كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات صحية أثرت على سير عملنا، ولكننا لم نستسلم لهذه العراقيل وسعينا لتقديم دراسة قيمة نهدف من ورائها إيصال المعلومات للقارئ وتحقيق الاستفادة، مع تمنياتنا بأن يحظى هذا الموضوع بدراسات في المستقبل لأهمية الكبيرة وثرائه الحافل بالأحداث التاريخية المهمة في مسار تاريخ المغرب الأقصى المعاصر.

الفصل الأول: أوضاع المغرب قبل صدور الظهير البربري 1930م ومعالم السياسة الفرنسية البربرية

الفصل الأول: أوضاع المغرب قبل صدور الظهير البربري 1930 ومعالم السياسة الفرنسية البربرية.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية

1-1- الأوضاع السياسية

أطلقت الإتفاقية الفرنسية –الألمانية[1] يد فرنسا التي بدأت بسرعة لتحقيق هدفها التوسعي وتحت ضغوطات فرنسية شديدة وقع السلطان المغربي مولاي عبد الحفيظ[2] معاهدة الحماية[3] في 30 مارس 1912. وبعد فرض الحماية على المغرب أبقت فرنسا على المؤسسة الحاكمة في المغرب المتمثلة في السلطان المغربي، وبموجب اتفاق فاس نوفمبر 1912م تم وضع المغرب تحت سلطة المقيم العام الفرنسي مع تخصيص منطقة إسبانية ومنح المندوب الإسباني فيها السلطة كاملة والإعتراف بالوضع الدولي لمدينة طنجة[4].

وهكذا فقد أدى فرض فرنسا حمايتها على المغرب بموجب (معاهدة فاس) إلى إستقالة السلطان المغربي عبد الحفيظ، وخلفه السلطان يوسف بن الحسن الأول (1912-1927)[5].

---

[1]- تم الإتفاق في 4نوفمبر 1911. على تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسية لألمانيا، وضمان المصالح الإقتصادية الألمانية في المغرب، نظير إعتراف ألمانيا بنفوذ فرنسا وحدها في المغرب وألا تعرقل عمل فرنسا لو أخذت على عاتقها حماية المغرب. للمزيد ينظر: فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م، المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر، فبراير، 2014، ص 45.

[2]- تولى الحكم عام 1908م تلقى شعبية كبيرة مكنته من تعيينه نائب عن أخيه، إهتم بالعلم وابتعاده عن اللهو، شيد العلاقات مع الدول الأوروبية. للمزيد ينظر: كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد: سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى(1912-1925)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016،2017، ص 13

[3]- وتعرف أيضا بمعاهدة فاس، ضمنت لفرنسا حق إقامة نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية والإقتصادية والمالية والعسكرية، كما منحتها حق إحتلال أي أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والتجارة، كما كفلت المعاهدة لفرنسا حق التمثيل الخارجي...وحصلت فرنسا على حق التصرف بالجزء الشمالي بالمغرب لصالح إسبانيا، وجعلت طنجة منطقة دولية، للمزيد: ينظر: فادية القطعاني،مرجع سابق، ص 45.

[4]- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 2004، ص 208.

[5]- محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص 129.

ولما كانت إسبانيا تحتل بعض أجزاء الشمال المغربي فقد تم الإعتراف في هذه المعاهدة ب"مصالح إسبانيا" (10/1 من مساحة البلاد) بموجب إتفاق 27 نوفمبر 1912[1]، وأن تكون منطقة نفوذ إسبانيا خاضعة للنفوذ المدني والديني لسلطان المغرب والذي يمثله (خليفة) يقطن بمدينة تطوان[2] التي اتخذت عاصمة الشمال المغربي. كما تم في معاهدة فاس الإعتراف بـ "الوضع الدولي" [3]لمدينة طنجة[4].

ففي المجال السياسي والإداري سلبت معاهدة فاس السلطان المغربي دوره في ممارسة مهامه في السياسة الداخلية والخارجية، حيث أصبح المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوتيLyautey[5] (1912-1925م) هو المسيطر على شؤون البلاد، وله السلطات المطلقة باسم الحكومة الفرنسية، حيث تم إلغاء وزارة الخارجية والحربية والمالية وتم ربط البلاد بوزارة الخارجية الفرنسية[6]. كما انتهج المقيم العام ليوتيLyautey ومساعدوه من المدنيين والعسكريين أساليب مكنتهم من السيطرة على الأجهزة الإدارية والأنظمة القضائية والتشريعية التي بموجبها تم القضاء على الحريات العامة، ومن أبرز مظاهر هذه السياسة العمل على تفكيك أواصر الوحدة

---

[1] – وقعت فرنسا واسبانيا، أصبح بموجبها شمال المغرب، إضافة إلى طرفاية والساقية الحمراء وسيدي افني خاضعا لنفوذ الحماية الاسبانية.

[2] – أسست في عهد يوسف المريني، واتسعت عمارتها طيلة العصر المريني واحتلها الاسبان عقب حربهم مع المغرب، وبعد الحماية أصبحت تيطوان عاصمة للمنطقة المحتلة. للمزيد ينظر: سليمة مرسي: منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية في المغرب الأقصى 1912- 1953، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، تخصص تاريخ الوطن العربي، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص ص 10،09.

[3] – محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص 129-130

[4] – من أقدم المدن المغربية، لعبت دورا هاما في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، تقع في رأس بوغار (جبل طارق) بين البحر الأطلنطي والبحر المتوسط، عرفت المدينة خلال تاريخها الطويل كل من الاستعمار الاسباني والبرتغالي. للمزيد ينظر: سليمة مرسي: المرجع السابق، ص24.

[5]– المقيم العام الفرنسي بالمغرب الأقصى 1912-1927 صاحب فكرة السياسة البربرية بالمغرب الأقصى.

للمزيد ينظر: بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وإنعكاساتها على المعرب العربي العربي، ط 2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 238.

[6]– أكادمية العلوم في الإتحاد السوفيتي: معهد الإشراف: تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ب،ط،ج 2، دار التقدم، موسكو، 1976، ص 381

المغربية (الوطنية، الدينية، الثقافية، الحضارية) للشعب المغربي عن طريق محاولة إبعاد العنصر الأمازيغي عن دائرة الإسلام والعروبة[1].

وقد مارست فرنسا في المغرب نفس الأساليب التي اتبعتها في كل من الجزائر وتونس، بانتهاجها الإدارة المباشرة والاستيطان الزراعي الفرنسي الأوروبي، وسلب الحقوق السياسية للسلطان والشعب المغربي[2].

إن الدارس للإجراءات التي قامت بها فرنسا عقب توقيع معاهدة الحماية تتبين له النوايا الحقيقية لفرض فرنسا الحماية على المغرب، فهذه الإجراءات جعلت من سلطة المخزن سلطة صورية حيث جردتها من كل سيادتها الداخلية والخارجية على المغرب. وأصبح المقيم العام الفرنسي هو المسيير المسيطر على شؤون البلاد، وهي الخدعة التي تفطن لها السلطان المغربي عبد الحفيظ مما أدى به إلى التنازل عن العرش.

وبهذا تكون فرنسا قد خرقت معاهدة الحماية لإنتهاجها سياسة الإدارة المباشرة أو مايطلق عليه الإستعمار المباشر. وانتهاجهالنظام الحماية هو فقط من أجل التقليل من التكاليف وتحقيق الأهداف بأقل الأضرار مستفيدة من تجربتها في الجزائر حيث كلفها الإستعمار المباشر الكثير.

1-2- الأوضاع العسكرية

يرجح أغلب المؤرخون على أن توقيع معاهدة الحماية 30 مارس 1912م كانت بمثابة الإنطلاقة الفعلية لبسط السيطرة الفرنسية على المغرب الأقصى، من خلال إبرام عدة إتفاقيات ومعاهدات وإستخدام الضغوطات الإقتصادية وغيرها، وهكذا عرف المغرب مع بداية ق 20م عدة تمردات وثورات لمجابهة التدخل الأجنبي بالمغرب، فمنذ 1907م قاومت القبائل الشاوية والقبائل المجاورة لها بخوضها لعدة معارك دموية لمدة مايقارب السنة تعبيرا عن رفضها لكل تدخل أجنبي[3].

---

[1]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الإستمرارية والتغيير)، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2004م-1435هـ، ص ص 41،42.

[2]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الإستمرارية والتغيير)، المرجع السابق،ص ص 129-130.

[3]- محمد بن جلول: معالم الكفاح الوطني والمقاومة في سبيل الإستقلال والوحدة، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعمال الندوة العلمية 13، 14، 15 نوفمبر 1991، جامعة إبن زهر، أكادير.

كما شهدت مدينة فاس مقاومة للإحتلال الفرنسي في 17 أفريل 1912، أي بعد حوالي أسبوعين والتي عرفت بأيام فاس الدامية من جراء توقيع معاهدة الحماية من طرف السلطان عبد الحفيظ حيث ثار الجنود المغاربة على هذا الوضع، فأقدموا على إغتيال بعض الضباط والفتك بالعديد من الفرنسيين المقيمين بمدينة فاس. ومع إلتحام الأهالي بالثورة ضد قوات الإحتلال الفرنسي، وتعاون الجنود المغاربة وتناصروا مع القبائل المجاورة التي إقتحمت فاس للتصدي للهيمنة الأجنبية[1]، ولم يبقى الجنوب المغربي بمنئ عن هذه الإنتفاضات الشاملة إذ نجد هبة الله بن ماء العينين[2] يقود مقاومة عنيفة ضد قوات الإحتلال الفرنسي، معتمدا على الرجال الزرق الذين كانوا يتميزون بالبسالة والشجاعة في القتال، حيث إستطاع السيطرة على مراكش. بالإضافة إلى المقاومة الكبرى في منطقة الريف التي تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي[3]، الذي أسس جمهورية الريف[4].

وسعيا منها لمقاومة القبائل الثائرة أقدمت فرنسا على تشكيل سياسة كبار القواد[5] بديلا يسمح للإقامة العامة بأن تقدم على المستوى السياسي ماكانت تنعته بالتمهيد، الذي تقصد به السعي إلى إخضاع كل القبائل الموجودة خارج سيطرة المخزن والقاطنة بما يسمى بمناطق السيبة على أساس أنه عملية صادرة عن رغبة السلطان في ذلك وبتنفيذ المغاربة أنفسهم، وهو مايخدم مساعي ليوتي Lyautey فيما يتعلق بتطبيق نظام الحماية، وفعلا فقد كانت القوات التي يشرف

[1]– علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، دار محمد علي الحامي، ص 133.

[2]– هو إبن الشيخ ماء العين تولى الخلافة بعد وفاة والده، كان جهاده في إطار الخلافة الإسلامي.

للمزيد ينظر: كريمة بوخالفة وفايزة بوزيد: سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (1912–1925)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016–2017م، ص 51.

[3]– قائد حرب الريف ضد الجيوش الإسبانية في المنطقة الشمالية في المغرب الأقصى وظهر أنه الأمل الوحيد لدى المغربة للتخلص من الحماية المفروضة عليهم قبل أن تتخذ الجيوش الإسبانية مع الفرنسية لتقضي عليه في آخر المطاف. للمزيد ينظر: فوزي بن ضيف الله: الظهير البربري في المغرب الأقصى 16 ماي 1930، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسلة، 2015–2016م، ص 7.

[4]– أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930–1940، ج 1، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1992م–1413 هـ، ص 31.

[5] – هم عبارة عن مسؤولين يعينهم المخزن على رأس بعض المناطق التابعة له يقومون فيها بتمثيل المخزن. للمزيد ينظر: دفاتر الشاوية: المقاومة الوطنية في الشاوية، مطبعة دار القرويين، ط1، ص22.

عليها القواد بمثابة الدرع الذي وفر على القوات الفرنسية الكثير من الخسائر المادية والبشرية، في وقت كانت لاتزال فيه بعيدة عن تحقيق السيطرة العسكرية، وهكذا فقد كانت هذه القوات أداة فعالة في إخضاع القبائل الثائرة في بعض أنحاء البلاد، وفي نفس الوقت ذاته كانت مصدرا لإضفاء الشرعية على عملية توسيع رقعة الاحتلال الفرنسي[1].

أما في ما يخص منطقة الشمال، فلم يكن لاحتلال المغرب من طرف إسبانيا أن يتحقق دون صعوبات حيث شهدت وحتى قبل مصادقة هذه الأخيرة على اتفاق 27 نوفمبر 1912 المنعقد بينها وبين فرنسا، فإنه كان عليها أن تتصدى لمقاومة عنيفة على يد قبائل الريف.فقد قام الزعيم الريفي في صيف 1921 بالهجوم على القوات الاسبانية واستطاع طردها من المواقع التي احتلتها[2].

لاقت فرنسا مقاومة عنيفة ورفضا قبلي منذ وطأتها أرض المغرب، مما أرغمها على الإعتماد على قوات مغربية لإضفاء الشرعية على إنتشار وتوسع رقعة الإستعمار الفرنسي، خاصة في المناطق التي سميت بمناطق السيبة، وهي مناطق لم تكن تخضع لسلطة المخزن حيث كان من أول مشاريع الإستعمار إخضاعها وإستتباب الأمن فيها تمهيد لتنفيذ أهدافه.

ومنه فقد فقد المغرب الاقصى استقلاله بموجب معاهدة الحماية 30 مارس سنة 1912م، وحرم من ممارسته سياسته الداخلية والخارجية، ليستقيل بعدها بشهور السلطان عبد الحفيظ الذي خلفه يوسف بن الحسن الأول وهكذا قسم المغرب بين فرنسا وإسبانيا، وإنتهج المقيم العام ليوتي Lyautey أساليب سمحت له بالسيطرة على الأجهزة الإدارية التي بموجبها تم القضاء على الحريات العامة.

وقد نجم عن كل ماسبق ذكره قيام ثورات قبلية ضد قوات الإحتلال في كل أرجاء المغرب الأقصى، خاصة ما سمي بثورة الريف بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالشمال المغربي، وسعيا من الإدارة الفرنسية للقضاء على حدة الثورة هناك سعت إلى العمل على دراسة المجتمع

[1]– محمد القبلي: تاريخ المغرب تحسين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط 1، الرباط، 2011، ص ص 533-534

[2]– محمد القبلي: المرجع السابق، ص 535.

المغربي ومحاولة اللعب على عامل عنصر الأقليات حيث صبت إهتمامها على العنصر القبائلي، وهذا ما سنوضحه فيما سيأتي في المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل.

المبحث الثاني: الأوضاع الإجتماعية

2-1- التركيبة البشرية للمغرب الأقصى

يتكون المجتمع المغربي من مجموعتين رئيسيتين هما: العرب والبربر، حيث قدر عدد سكان المغرب سنة 1990م بـ 25 مليون نسمة.

2-1-1- **العرب**[1]: ويمثلون ما نسبته 50-55% ويقطنون غالبا في المناطق الساحلية، وكان دخولهم إلى البلاد إبان الفتح الإسلامي ثم بعد ذلك مع مجيء بني هلال، بالإضافة إلى عدة مراحل في التاريخ، وكلما كانت تسوء الأوضاع السياسية في المشرق تنطلق قوافل هائلة بإتجاه المغرب هربا من الأوضاع السياسية التي أرغمتهم على المغادرة، ومن هؤلاء: الأدارسة، والأشراف، والسعديين، والأشراف الحسنيين (الحكام حاليا)، كما كان للصراع الذي قام بين الأندلسيين ونصارى الإسبان والبرتغاليين دور في قدوم مجموعات من كل أقطار البلاد العربية وباقي الأمصار الإسلامية لشد الرحال نحو بلاد المغرب للجهاد في سبيل الله، وقد فضل الكثير منهم الإستقرار هناك. وكذلك إلتحاق المسلمون الأندلسيين بالمغرب بعد طردهم سنة 1492م وبقائهم هناك آملين في العودة إلى موطنهم الأندلس[2].

2-1-2- **البربر**: ويشكلون ما مجموعه من 40-45% من التعداد السكاني في المغرب ويعيشون عادة في المناطق الجبلية، الريف، الأطلس الأعلى، الأطلس الأوسط، ويعدون السكان الأصليين للبلاد، وما أن وصلت الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب حتى راحوا يعتنقون الدين الاسلامي ويساهمون في الفتوحات الإسلامية جنبا إلى جنب مع إخوانهم المسلمين من باقي الشعوب الأخرى بالأخص العرب، ومنذ أن حسن إسلامهم وهم لم ينازعوا الأمر أهله حيث كانوا دائما في الصفوف الأولى للجهاد بالتصدي للزحف الصليبي في الأندلس، فالبربر يعد شعب مسلم كغيره من باقي الشعوب الإسلامية التي تتكون منها الأمة الإسلامية ويحيى مع إخوانه العرب حياة واحدة. وهذا لايعني انه لم تحدث محاولات للتفرقة بين الإخوة، فقد حدث ذلك أيام الإستعمار

---

[1] – أختلف الناس في العرب لم سمو عربا فقال بعضهم: أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب... والبعض يقول هم كل من سكن بلاد العرب وجزيرتها، ونطق بلسان أهلها. للمزيد ينظر: ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الأول، دار صابر، بيروت.

[2] – محمود شاكر: التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، ط2، 1996م، ص، ص 444، 445.

ولاقت آذان صاغية لها، إلا أنها لم تدم سوى فترة وجيزة وسرعان ما يتفطن الطرفان العرب والبربر ويقضون على تلك المحاولات، ولم يتنافس البربر العرب على الحكم في يوم ما، لإعتقادهم بأحقية العرب فيه مادامت الأسرة الحاكمة يرجع نسبها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولهذا تأثير في المغرب[1].

أما بقية المجموعات البشرية الأخرى فهي لا تتعدى نسبتها ما يقدر بـ 5%، وهي تتكون من المجموعة الأوروبية واليهودية[2].

2-1-3- **الأوروبيون**: وهم بمثابة سلاح الإستعمار وأداته لتحقيق أهدافه، حيث خصهم بمنحهم أجود الأراضي وقدم لهم التسهيلات لإمتلاكها والحصول على الوظائف، وبعد إعلان إستقلال المغرب تقلص عددهم، إذ غادر منهم أكثر من مئة ألف[3].

2-1-4- **اليهود**: يمثلون فئة قليلة ويرجع أصل بعضهم إلى البربر الذين إعتنقوا اليهودية في القديم، وترعرعوا في ظلها كما جاء بعضهم من الأندلس فأقاموا في المغرب تحت الحكم الإسلامي[4].

2-2- التركيبة الدينية

واقعيا ليس هناك سوى مجموعة واحدة وهم المسلمون الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من تعداد السكان، حيث تقدر نسبتهم ب97.5%. وفي الحقيقة فإن كل السكان مسلمون لأن المجموعتين الأخريين اللتان تمثلان اليهود والنصارى لا يعدون أنفسهم من أهل البلاد رغم حملهم الجنسية المغربية[5].

2-2-1- المسلمون: يشكلون سكان البلاد جميعا وكلهم من مذهب أهل السنة والجماعة، ويتبعون المذهب الملكي[6].

---

[1]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص،ص 445-446.

[2]- نفسه، ص،ص 445-446.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه ، ص، ص446،447.

[5]- نفسه.

[6]- نفسه.

2-2-2- النصارى: لا نكاد نجد أي نصراني من السكان الأصليين وإنما أتوا جميعهم مع الإستعمار "...وكانوا عيونه التي يرى فيها مايتم داخل البلاد، وأذانه التي يسمع بها ما يجري، وهم لسان حاله وصوته الناطق، وكان تفكير المستعمرين الصليبيين أن يكون هؤلاء المستوطنون في المستقبل الدعامة التي يعتمدون عليها في تنفيذ مشروعاتهم وتحقيق أمالهم الإستعمارية، ومصالحهم الإقتصادية، وهؤلاء النصارى أعداء ألداء لكل من يحمل فكرا إسلاميا أو له علاقة باللغة العربية، وإن كانت اللغة العربية ليست سوى جانب من الجوانب الإسلامية"[1].

2-2-3- اليهود: غالبا ماكانت نسبهم ضعيفة جدا خاصة بعد هجرة الكثير منهم إلى فلسطين، ومن بقي منهم فهم على علاقة متينة مع اليهود الذين إحتلوا فلسطين، وهم يكنون الحقد لكل ما له علاقة بالدين الإسلامي أو اللغة العربية. ومن هنا نستنتج أنه لا توجد في المغرب صراعات قائمة على أساس الانتماء الديني[2].

لطالما عاش العرب والبربر في سلام دون وجود فروق إثنية أو عرقية تفصل بينهما، كما يشهد التاريخ للبربر بمواقفهم المشرفة تجاه الدين الإسلامي، ومساهمتهم وبسالتهم في نشره جنبا إلى جنب مع إخوانهم العرب، وهو ما يؤكد تجدر الإسلام في أنفسهم وأن إسلامهم ليس سطحي وإنمانابع عن قناعة وإيمان منهم.

إذن، يتكون النسيج البشري للمغرب الأقصى من عنصرين أساسيين هما العرب والبربر، حيث يمثل العنصر الأول مانسبته 55% فيما يمثل العنصر الأخير مانسبته 45%، عاش العنصران على مر التاريخ في وفاق وتلاحم يدينون دين الإسلام، بالإضافة إلى نسبة قليلة من الأوروبيون واليهود وهم فئة قليلة لا تتعدى مانسبته 5% من تعداد السكان أكثريتهم يعدون مقيمين لا مواطنين. إستغلت فرنسا هذا الوضع الإجتماعي لتجسيد مشروعها الهادف إلى ضمان السيطرة التامة والبقاء الدائم في المغرب، فراحت تستغل الواقع الإثني للقبائل البربرية بتطبيقها لما سمي بالسياسة الفرنسية البربرية، والتي سنوضحها بشكل أكثر تفصيلا في المبحث الموالي.

[1]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص 448.

[2]- نفسه.

المبحث الثالث: السياسة البربرية

السياسة البربرية ليست بسياسة جديدة كما يخيل للكثير، بل هي سياسة قديمة صارت من تقاليد الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، ويعود تاريخ نشأة هذه السياسة إلى تاريخ إحتلال فرنسا للجزائر 13 جوان 1830 ومنذ اليوم الذي بسطت فيه سلطتها على القبائل الجزائرية، وهي سياسة ترمي من خلالها فرنسا إلى مقاومة الإسلام بصفته قانونا وعقيدة ودستورا أساسيا للأمة المغربية، وكونه قد نظم مجتمعها تنظيما يحميها من الفناء والإندماج. حيث فرنسا منذ وطاتها شمال إفريقيا كانت تطمح إلى ضم هذه الأمة المغاربية المسلمة في كل من تونس والجزائر ومراكش ضما نهائيا، أجمع سادتها ومنظروها على ان هذه البلاد لا يمكن الإطمئنان عليها إلا بعد إبادة الإسلام فيها بحجة أن الإسلام دين يبث في معتنقيه حس المقاومة للأجنبي المحتل، ويعد عائقا أمام اندماجهم في أهل الملل الأخرى، وزيادة على ذلك يربط معتنقيه على تباعد أقطار تواجدهم برباط روحي عظيم، فيخلق فيهم وحدة في الشعور والفكرة والمثل الأعلى، ويوجههم إتجاه واحد. فالسياسة البربرية في نظر الإستعمار الفرنسي هي خير علاج يعالج به الموقف وأفضل سلاح تحارب به الأخطار في المستقبل، كون هذه السياسة تعمل على إحياء الأعراف البربرية القديمة قبل الإسلام، وإلحاقها بالقانون الفرنسي وفرضها على المغاربة ليتحاكموا إليها بدلا عن القانون الإسلامي[1].

وقد بنت فرنسا سياستها هذه على معطيات خاطئة مردها أن البربر لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهريا، فارتأت أنه من الأنسب لهم الإعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني، وتطبيقه في المحاكم. وهكذا وفي سنة 1914م إستصدرت الإقامة العامة ظهيرا في سبتمبر 1914م أخرج البربر من القضاء الشرعي في ما يخص الأحوال المدنية وجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بالنظر في تلك الشؤون. إن القضاء المراكشي آنذاك كان ينقسم إلى قضاء شرعي مختص في الشؤون المدنية، والجنايات فقد كان ينظر فيها أمام الباشا في عواصم الأقاليم أو قواد حكام النواحي. لم ينجم عن ظهير 1914م أي ردود فعل تذكر وهذا يعود إلى مغزاه الذي كان محدودا، أو لغياب الوعي الكافي لدى الشعب المغربي في ذلك الوقت. إلا أن السياسة البربرية إتخذت منحنى آخر فيما

[1]– محمد المكي الناصري: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط 2، طبع شركة بابل، ص ص 15،16.

بعد، وسلكت نهجا بعيد الأهداف، حيث كان المقيم لوسيان سان "Lucien Saint"[1]محاطا بكتلة من المستشارين ذوي توجه بربري، يدعون إلى فصل البربر عن حكومة السلطان (المخزن) بحجة أن هذه الأخيرة تمثل العرب، وترى في هذا الفصل تسهيل إنصهار البربر في البيئة الفرنسية، وانتهجت في ذلك خطة تضمنت فكرة إحياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتنية، ووضع المشرف جودفروي دي مونبين[2] مستشار التعليم في مراكش مشروعا يفي بهذا الغرض. وتزامنا مع ذلك ركز المبشرون نشاطهم وأعمالهم في بلاد البربر حتى صار لهم نحو 138 مركزا في سنة 1930م[3].

تلك هي الظروف التي صاحبت صدور الظهير البربري الشهير 16 ماي 1930م في بداية حكم السلطان محمد بن يوسف[4]، فكان له صدى في العالم الإسلامي، إذ فهم المرسوم على أنه يهدف إلى تنصير جماعة من المسلمين بقوة القانون، وقد شمل الظهير تعديلين بخصوص قضاء البربر: التعديل الأول: يعطي مجلس الجماعة صفة رسمية ويتحول إلى محكمة مدنية ويصبح عرف البربر قانونا معترف به لتلك المحاكم. أما التعديل الثاني: قام بنزع النظر في جنايات من قضاة القواد والباشوات الذين يمثلون السلطان، وأقيمت محاكم جديدة من قضاة فرنسيين لتطبيق القانون الجنائي الفرنسي فيها[5].

---

[1]- تمتد فترة حكمه مابين (1929-1933) هو ثالث مقيم عام فرنسي بالمغرب تولى مناصب عليا في الإدارة تقلد لعدة سنوات مقيم عام بتونس ثم تم تعينه بالرباط خلفا للتيودور سيغ، للمزيد ينظر: جورج سيبلمان: المغرب من الحماية إلى الإستقلال 1912-1956، منشورات مجلة الأمل، ط 1، 2014م، ص 55.

[2]- مستشار التعليم في مراكش وهو الذي يرى بأن الشرط الأساسي لنجاح المشروحع الإستعماري الفرنسي، هو إقامة كيان مستقل تابع لفرنسا لغة وثقافة ودينا داخل الكيان المغربي العام وهو ما أورده في كتابه "عمل فرنسا في ميدان التعليم بالمغرب" الذي طبع عام 1928...للمزيد ينظر: محمد عايد الجابري" يقظة الوعي العروفي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة 2009، العدد 87،1986، بيروت، ص 41.

[3]- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط 6، مكتبة الإيخاء العصرية، 1933، ص ص 282-283، نقلا عن علال الفاسي: السياسة البربرية ، القاهرة، 1951.

[4]- ولد في فاس، والده السلطان بن يوسف مولاي الهاشم، نشأ في حضرة أبيه، تولى الحكم بعد وفاة والده في 18 نوفمبر 1927م. للمزيد ينظر : أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج2، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص381.

[5]- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 283-284.

وهكذا فإن طرح السياسة البربرية في المغرب طبق في سياق وملابسات تاريخية إختلفت عما كان عليه الحال في الجزائر، لإختلاف طبيعة القانون الفرنسي الذي طبق في البلدين، كونه كان في الجزائر إدارة مباشرة (إستعمار مباشر)، أما في المغرب فقد كان عبارة عن حماية (إدارة غير مباشرة)، ورغم أن فرنسا كانت لا تعير إعتبار لطبيعة هذا القانون إلا أنها كانت حذرة في ما يخص سياستها الإستعمارية في المغرب، إضافة إلى مافرضته عليها الحرب العالمية الأولى من إدخال تعديلات على سياستها الإستعمارية في مستعمراتها[1].

تعود ممارسة السياسة البربرية في المغرب إلى السنوات التي عقبت توقيع معاهدة الحماية، أين صادفت ليوتي Lyautey صعوبات في إخضاع القبائل الأمازيغية في غرب الأطلس المتوسط، وعدم جدوى كل الوسائل التي استخدمها في القضاء على المقاومة، وقد إنتهج القوة العسكرية ورغم أنها كانت عبارة عن هجوم شامل قام به في جوان 1913م ونوفمبر 1914م إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه. كما لم ينجح في دخول هذه المناطق تحت إسم السلطان، ولا حتى باعتماده على رجال المخزن في تحقيق ذلك. ومع إندلاع الحرب العالمية الأولى زادت مأمورية ليوتي Lyautey تأزما حيث طلب منه تقليص القوات العسكرية الفرنسية الموجودة في المغرب لحاجة فرنسا لإستثمارها في المجهود الحربي في أوروبا، مما حتم عليه الأخذ بنصيحة موظفيه في الإقامة العامة الذين عرضوا عليه إمكانية تحقيق المكاسب التي يصبو إليها عن طريق تطبيق السياسة البربرية، والتي وجد فيها حلا يخدم وضعه الراهن الذي يدعو إلى تفادي التكاليف العسكرية الكبيرة، إضافة إلى أنها تحقق هدف آني يتمثل في بسط السيطرة على العديد من القبائل الأمازيغية، والتي لطالما صمدت في وجه كل التوسعات الإستعمارية في جبال الأطلس مثل: "بني مكيلد" و"بني مطير" و"كروان" و"زيان"، بالإضافة إلى تحقيق هدف إستراتيجي على المدى البعيد يتمثل في إستهداف المجتمع المغربي في وحدته وتماسكه البشري. وبناءا عليه باشر ليوتي Lyautey في مطالبة ضباطه في السير قدما في تطبيق هذه السياسة ميدانيا خاصة بعد ورود تقارير لليوتي من طرف ضباطه الميدانيون يخبرونه فيها بأن القبائل البربرية تشكل واقعا إثنيا، يجدر

[1]- حواس محمد: الحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية مقارنة في المضامين 1930-1951م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017م، ص 237.

بهم أخذه بعين الإعتبار بالحفاظ على الفرد البربري وعلى كل ما له علاقة به من عادات وأعراف وقوانين[1].

وهكذا فقد أدى فقدان الحرية السياسية والهيمنة الكاملة على مرافق البلاد من قبل الاستعمار الفرنسي والاسباني إلى نقمة شعب المغرب، باستثناء فئة من كبار رجال الاقطاع المغربي الذين سخروا أنفسهم لخدمة الإستعمار[2].

إن رغبة الإستعمار الفرنسي أينما حلت كانت تتجلى في تكوين شعوب مستعمرة ثقافيا وإجتماعيا تدين بالنصرانية وتتحدث الفرنسية، وإذا فشل في جعلها كذلك فإنه يسعى بكل الوسائل لتشويه صورتها والعبث بثوابتها فتصبح في صورة لا تشبه النمط الفرنسي ولا حتى أصلها الأول.

عملت فرنسا على إخضاع القبائل البربرية منذ دخولها المغرب الأقصى، غير أنها صادفت صعوبات في إخضاعهم فراحت تبحث عن وسيلة تمكنها من ذلك فاهتدى الجنرال ليوتي إلى تطبيق السياسة البربرية والتي يهدف من ورائها على المدى البعيد إلى تجزئة المجتمع المغربي وإستهدافه في وحدته ونسيجه البشري. وتمثلت هذه السياسة في إصدار ظهائر سلطانية ختمتها الإدارة الفرنسية بإصدار الظهير البربري 16 ماي 1930م.

نستخلص من هذا الفصل أنه بموجب معاهدة الحماية 03 مارس 1912، فقد المغرب سيادته باخضاعه للحماية المزدوجة الفرنسية –الاسبانية، وبهذا فقد قراره السياسي في الداخل والخارج، ومنذ توقيع معاهدة الحماية شهد المغرب الأقصى حملة تمردات تمثلت في مقاومات شعبية قامت في الشمال والجنوب رافضة للوجود الاستعماري، وسعيا من الإدارة الفرنسية للتهدئة في المغرب والخروج من هذا المأزق اهتدت إلى تطبيق السياسة البربرية، التي سعى من ورائها ليوتي ومستشاريه القضاء على المقاومة المسلحة الشرسة في المناطق القبائلية ومحاولة منه لكسب ولاء عدة قبائل لم يكن يحلم بخضوعها،كما أنه كان يسعى إلى ابعاد العنصر القبائلي البربري عن كل ماله صلة بالدين الإسلامي والعروبة.

[1]– نفسه، ص ص 237،238.

[2] – محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص 130

الفصل الثاني: الظهير البربري وبوادر النضال السياسي

الفصل الثاني: الظهير البربري وبوادر النضال السياسي

المبحث الأول: مفاهيم حول الظهير البربري

1-1- النشأة:

تعود فكرة نشأة الظهير البربري 16 ماي إلى سنة 1930م حين رأى لوسيان سان "Lucien Saint" المقيم العام الفرنسي الثالث أنه قد حان الوقت لمنح السياسة البربرية صيغتها، وذاع خبر تنفيذ فرنسا لمشروعها السياسي الخطير في الأوساط السياسية والعلمية الإستعمارية مستغلة في ذلك عدم تفطن وإدراك السلطان للمخاطر الحقيقية لهذه السياسة، وكذلك الإستعانة بأفراد دخلوا القصر الملكي وحظوا بثقة السلطان الشاب، هونوا عليه الأمر وصوروه له على أنه أمرا عاديا لا يتطلب معارضة أو أية مقاومة! ويشير "ريبو Ribot"[1] في كتابه بأن السياسة البربرية سيتم تطبيقها في بحر سنة 1930م، والمسألة الغريبة أن هذا المؤلف هو نفسه واضع الظهير البربري بنصه وفصه وقد قدمه في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر بتاريخ 08 ماي 1930م أي بأسبوع قبل صدور الظهير باسم السلطان، وقد أورد "ريبو Ribot" مشروع الظهير في كتابه "الجماعات القضائية" البربرية بالصفحات التالية (254-255-256)، والفرق بين ظهير "ريبو" والظهير الذي أصدره "لوسيان سان" "Lucien Saint" باسم السلطان هو أن هذا الأخير وسع دائرة النفوذ الفرنسي على القبائل البربرية وفصلها نهائيا عن السلطة الوطنية، أما بخصوص مقدمتي (ظهير ريبو وظهير لوسيان سان) فقد إتفقا فيها كل الاتفاق، حيث نقل "لوسيان سان" Lucien Saint" مقدمة "ريبو" "Ribot" حرفيا ولم يرد سوى البسملة والحمد له موهما الأمة المغربية بأن السلطان مولاي يوسف هو من قام بوضع أسس هذه السياسة البربرية، وأن السلطان مولاي محمد إنما أثر والده فيما يخص هذا النهج، وهكذا ولد الظهير البربري في جامعة الجزائر لتتلقفه يد لوسيان سان فيقوم بتهذبيه وتنشأته تم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية حاملا زورا وبهتانا إسم سلطان المغرب بتاريخ 16 ماي 1930[2].

---

[1]- مخطط الظهير البربري الصادر بسنة 1930 للمزيد ينظر: أبو بكر القادري مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940، ج 1، المصدر السابق، 1992،ص 31.

[2]- محمد المكي الناصري: المصدر السابق، ص ص 54، 55.

1-2- تعريف الظهير البربري 16 ماي 1930م

صدر هذا الظهير في عهد المقيم العام الفرنسي "لوسيان سان Lucien Saint"، ورغم أنه لم يكن واضح المعالم والأهداف فإنه قام بتجريد حكومة السلطان من بسط سيادتها على القبائل البربرية وإستحدث لهم محاكم عرفية لم يعرفها المغرب في تاريخه، مريدا بذلك جعل البربر رعايا فرنسيين مسيحيين[1].

ولتحقيق هذه الغاية قامت فرنسا بإستصدار الظهير البربري يوم 16 ماي 1930م، والذي جاء مكملا للظهائر المرتبطة به متضمنا بشكل صريح عزل العنصر البربري عن نظيره العربي، بتحديد قوانينه وأعرافه ومؤسساته القضائية، العرفية والفرنسية وبهذا أصبح هذا الظهير يحل محل الشريعة الإسلامية بالنسبة للبربر[2].

والحقيقة أن هذه السياسة هي آخر ما إهتدى إليه الساسة الفرنسيين للقضاء على مقومات المغرب العربي وإدراجه في حظيرة العائلة الفرنسية[3].

تعمدت فرنسا إخفاء معالم السياسة البربرية التي تضمنها الظهير البربري حتى لا تكتشف الأهداف التي كانت تسعى لتحقيقها من ورائها.

1-3- مضمون الظهير البربري

تضمن الظهير البربري ثمانية فصول نصت على إبعاد البربر من سلطة الحكومة المغربية (المخزن) ومن الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إجراءات عملية جاءت في مضمون هذا الظهير نلخصها في النقاط التالية[4]:

1- إختصاص رؤساء القبائل بدلا من القواد بمعاقبة المغاربة الذين يرتكبون مخالفات في المناطق القبائلية.

---

[1]- عبد الحميد المرنيسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال الاستا شخصية علال الفاسي الى أيام الاستقلال، ط6، مطبعة الرسالة، الرباط(المغرب)، 1978، ص 44.

[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، مقال الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014م.

[3]- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، 2003، ص 161.

[4]- أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة المغربية من 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص ص 47،48.

2- تخصيص محاكم عرفية تفصل إبتدائيا أو نهائيا في ما لا تختص به المحاكم الفرنسية في مجال الدعاوي المدنية أو التجارية أو الدعاوي العقارية والمنقولات، كما يؤول لها الإختصاص في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وأمور الإرث.

3- الإعتراف بحق إستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم العرفية في الحالات التي يكون فيها ذلك مقبولا أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الإستئنافية.

4- تختص المحاكم الإستئنافية إبتدائيا ونهائيا في الأمور الجنائية والمخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية، والتي كان النظر فيها من إختصاص روؤساء القبائل.

5- تعيين مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة المراقبة لدى كل مجكمة عرفية او إبتدائية أو إستئنائية، كما يعين لدى كل محكمة مما سبق ذكره كاتب مسجل يتولى وظيفة التوثيق.

6- منح الإختصاص في القضايا أو الأمور الجنائية للمحاكم الفرنسية وفقا للقانون الفرنسي بغض النظر عن مكان إرتكابها ومرتكبيها.

7- تختص المحاكم الفرنسية دون غيرها في الدعاوي العقارية إذا كان الطالب أو المطلوب فيها (المدعي والمدعي عليه) من الأشخاص الذين يرجع أمرهم لهذه المحاكم.

8- النص على النظام القانوني المتعلق بتسيير المحاكم العرفية من خلال قرارات وزارية تصدر بحسب الأحوال وبما تقتضيه المصلحة.

وكقراءة تحليلية يتبين لنا من خلال مضامين بنود الظهير أن فرنسا حاولت من خلاله إبعاد البربر قوميا وتشريعيا وثقافيا عن العرب والدين الإسلامي، تمهيدا لدمجهم في البيئة الثقافية الفرنسية على عكس ما روجت له على أنه فقط إعادة الاختصاص للمحاكم في المناطق البربرية.

1-4- أسباب إصدار الظهير البربري

وللحديث عن أسباب إطلاق الظهير هو ان فرنسا ومنذ إحتلالها للجزائر كانت تسعى للحصول على وسيلة تمكنها من ضمان البقاء والامتلاك الدائم والشامل للشمال الإفريقي وتعميره بالمسيحيين الأروبيين[1].

[1]- عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص 42.

ومن الأسباب كذلك شراسة المقاومة المسلحة التي شهدتها المناطق الجبلية (جبال الأطلس...)، حيث كان البربر يدافعون عن المناطق الجبلية ضد الإحتلال الفرنسي وسياسته وعليه كان سبب إصدار فرنسا للظهير هو إيجاد حل للخروج من مأزق المقاومة المسلحة بشكل جذري[1]. كما يرجع سبب إصدار ظهير 16 ماي 1930م إلى الجدل الذي قام حول العقود العدلية العرفية التي كان النظر فيها من إختصاص القضاء العرفي، هذا الأخير الذي لم يكن معترفا به من طرف القضاء الشرعي، ولذلك كان يقابلها بالرفض في ما تعلق بالقضايا الإدارية والقضائية، وقد إستغلت سلطات الحماية هذه المسألة لإثارة الجدل حول ضرورة إدماج هذه التنظيمات (الجهاز القضائي العرفي) في إطار المنظومة القضائية المغربية[2].

وهكذا فإن فكرة نشأة الظهير البربري 16 ماي 1930 ترجع إلى المقيم العام الفرنسي لوسيان سان Lucien Saint، حينما إرتأى أنه حان الوقت لإخراج السياسة البربرية في شكلها النهائي، فإستصدر الظهير الذي جرد حكومة المخزن من سيادتها على القبائل البربرية. ومن خلال مضمون الظهير وما جاء في بنوده يتضح لنا أن هذا الظهير جاء مكملا لمضامين الظهائر التي سبقته بدءاً من ظهير 11 سبتمبر 1914م، والتي سعت إلى التمهيد للفصل بين نظامين معياريين متمثلين في الشرع والعرف، حيث عُد ترجمة للسياسة الفرنسية البربرية التي إكتنفها الغموض فيما قبله من ظهائر وهو ما تجلى في مضمونه.

لكن يبقى السبب الأهم هو ضمان السيطرة عن طريق ابعاد البربر عن الكيان العربي الإسلامي، وتهجينه لتسهيل انصهاره في البيئة الفرنسية. وهذا ما سنقف عليه من خلال أهداف الظهير بحسب شهادات وتفسيرات بعض منظري هذا الظهير.

[1]- محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة الموصل، كلية الأدب، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 28.

[2]- حواس محمد: المرجع السابق، ص 242.

المبحث الثاني: أهداف الظهير البربري

إن أهداف فرنسا حسب ماجاء في مضمون ظهير 16 ماي 1930م إعادة إحياء اعراف جاهلية في الإرث وغيره؛ وإقامة محاكم عرفية وإعطاء المحاكم الفرنسية صلاحيات النظر في المسائل القضائية، والتي لاتحكم باسم الملك وإنما تحكم باسم رئيس جمهورية فرنسا، وتصدر الأحكام باللغة الفرنسية والتي بمقتضاها قضي على القانون الإسلامي، فالهدف الرئيسي في الأول والأخير هو تقسيم المغاربة والقضاء على الدين الإسلامي تمهيدا لبسط الحكم بالقانون الفرنسي، وإخراج المغاربة من نفوذ السلطان وضمهم لفرنسا، والقضاء على اللغة العربية وعلى الوجود العربي الإسلامي بمناطق القبائل البربرية لإدخالهم العائلة الفرنسية لغة ودينا وقانونا[1].

وقد استخلص الشعب المغربي من الظهير البربري ثلاثة أهداف وهي[2]:

1- فصل قسم من المسلمين عن القانون الإسلامي.

2- إخضاع المسائل القضائية في مناطق القبائل البربرية للمحاكم الفرنسية وهذا يعد في نظر الشعب المغربي بمثابة تنصير المجتمع المغربي.

3- المساس بالوحدة المغربية عن طريق تمزيقها، بفصل المناطق البربرية وإخضاعها للقانون الفرنسي؛ وهذا يعد خرقا لبنود معاهدة الحماية (معاهدة فاس 1912).

وبهذا الظهير (المرسوم) تم فصل ثلاثة أخماس سكان المغرب الأقصى عن القوانين التي تصدر عن الحكومة المغربية، والهدف منه خرق أواصر الوحدة المغربية بتجزئتها إلى كتلتين متعارضتين عرب وبربر[3].

فالغاية واضحة تمام الوضوح حسب تفسير "ريبو" "Ribot" المنظر للظهير البربري 16 ماي 1930، وهي إخراج البربر من دائرة الإسلام وفصلهم عقائديا عن بقية إخوانهم سكان المدن، ثم إستدراجهم إلى عقيدة الصليب[4].

وما يفسر ذلك ما جاء في مقولة "دوجيرك دولاسال Degireque delassal" التي وردت في مجلة تاريخ البعثات حيث صرح يقول: "سنترك المسيحية تؤثر في النفوس البربرية كما

---

[1]- أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة المغربية من 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص ص 48،49.

[2]- محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 29.

[3]- محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى.مراكش، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط،د،ت، ص 41.

[4]- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة المغربية من 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص 39 .

أثرت من قبل في نفوسنا من غير أن نساعد عملها بوسائل شديدة ورسمية، ولكن بإفساح المجال لها وعدم تشجيع ما يعاكسها وهذا ما يسهل بغير شك تفكيك عرى الكتلة العربية، وبالتالي القضاء على الإسلام في إفريقيتنا الشمالية، ولفائدة حضارتنا وجنسنا"[1].

كان القصد من إصدار الظهير البربري العمل على هدم دعائم الدين الإسلامي واللغة العربية، كونهما يعدان الدعامتان الأساسيتان اللتان يلتف حولهما كل الشعب المغربي على إختلاف طبقاتهم وأجناسهم وقبائلهم[2].

لقد حاولت فرنسا من خلال الظهير العمل على تفكيك البنية الإجتماعية الموحدة تاريخي، ومحاولة إقامة كيانات إجتماعية منفصلة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعت الإدارة العامة الفرنسية لتنصير القبائل الأمازيغية وفتح الكنائس، وأوفدت لها جيش من المبشرين (ما يزيد عن ألف شخص) وسارت تعمل على محاربة اللغة العربية والشريعة الإسلامية في مناطق القبائل البربرية، والحرص على إعادة بعث الأعراف والتقاليد الأمازيغية وعملت على فرنسة البربر لغة وثقافة ودينا[3].

وحسب ماروى أبو بكر القادري فإن "هذا الظهير لا يرمي إلى هدف سياسي فحسب، ولكنه يرمي إلى هدف ديني فالإسلام أصبح مهددا ببلادنا، والمغاربة لا يقبلون أن يمس دينهم..."[4].

وهكذا إتضحت أهداف فرنسا في ظهير سنة 1930م التي ترمي من ورائه إلى إعادة ترتيب التكوين الإثني (العرقي) المكون لبنية الشعب المغربي، ساعية إلى الفصل بين العنصرين الرئيسيين المكونين للتركيبة الإجتماعية المغربية (البربر والعرب) عرقيا، وعقائديا، ولغويا، وإداريا، وهو ما قوبل بالرفض من طرف الشعب المغربي، حيث كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، ونقطة التحول في المسار النضالي كما سنرى في المبحث الموالي.

[1]- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة المغربية من 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص 39 .

[2]- عبد الحميد المرنيسي: مرجع سابق، ص 41.

[3]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014، ص 47.

[4]- أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة المغربية من 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ، ص 51.

المبحث الثالث: إرهاصات النضال السياسي في المغرب الأقصى.

3-1- الحركة السلفية الإصلاحية

تعود بدايات الكفاح السياسي في المغرب حسب رأي محمد علي داهش إلى تاريخ إعلان الحماية الثنائية سنة 1912، وحسبه فإن كل كفاح سياسي بعد هذا التاريخ هو إمتداد لما سبقه منذ سنة 1912، حيث تمثلت بواكير العمل الوطني على يد ثلة من المثقفين والعلماء من جامعة القروين[1] في فاس، وقد هيمنت الأفكار والتوجهات الوطنية للحركة السلفية[2] في فترة مابين 1912-1926، وأضحى لها مريدوها ودعاتها ودور في مجابهة التحديات الإستعمارية[3].

في ظل هذا المناخ الفكري والسياسي الذي إنتعش وازدهر في كنف الأفكار الوطنية للحركة الإصلاحية السلفية، برز العديد من الشباب المغربي الذي كُتب له حمل مشعل الحركة الوطنية المغربية وقيادتها منذ العشرينيات وحتى الإستقلال 1956، ومن أبرز هؤلاء علال الفاسي[4]، محمد حسن الوزاني[5]، أحمد بلافريج[6]، عبد السلام بنونة[7]، عبد الخالق طريس[8]، محمد المكي الناصري[1] وآخرون[2].

---

[1]- أسسه إدريس الثاني، أحد أمراء دولة الأدارسة، كان يسمى جامع الشرفاء، وفي سنة 859هـ وسع المسجد على نفقة محمد بن عبد الله الفهري، ومع مرور الزمن تحول إلى جامعة تعددت أقسامها الإنسانية والعلمية... للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص38.

[2]- هي حركة اصلاحية كان لها تأثير كبير على الحركة الوطنية، فكانت تهدف الى تنوير العقول والخروج من متاهات الخزعبلات، وقد لقيت من الشباب الفاسي خاصة ما سيجعلها تساهم في بلورة الوعي عن طريق مصليحيها. للمزيد ينظر: عبد الحميد المرنيسي، مرجع سابق، ص،ص 34،35.

[3]- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 158.

[4]- ولد سنة 1910، إلتحق بجامع القروين 1927، شارك في تأسيس لجنة العمل المراكشية 1934، تم نفيه للغابون 1937. للمزيد ينظر: سليمة مرسي: المرجع السابق، ص 47.

[5]- مؤسس الحركة القومية بعد إنشقاقه من كتلة العمل الوطني 1937 م، وفي العام نفسه تعرض للإعتقال والنفي إلى جنوب المغرب. للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 62.

[6]- (1908-1990م) شارك في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين شمال إفريقيا، أسس مجلة المغرب في جويلية 1932م من مؤسس حزب الإستقلال المغربي: للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 61

[7]- ولد بتطوان سنة 1888م حفظ القرآن الكريم، تلقى العلم والفقه في المسجد والزوايا، له علاقة وثيقة مع شكيب أرسلان، أصدر مجلة الإصلاح 1971، للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 64

[8]- ولد بتطوان 1910م، كاتب وصحفي ووطني من الحركة الوطنية بالمغرب، كان رئيسا للوفد المغربي إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء. للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 64.

نشأت الحركة السلفية في بداية عهدها كحركة بسيطة هدفها الرد على أصحاب الطرق والمشعوذين المواليين للإستعمار، الذين كان يوظفهم ويعول عليهم في شغل عقول الشعب المغربي بالخرافات والبدع وتغييبهم عن جوهر قضيتهم، ليستطيع الوصول إلى الظفر بجميع المصالح التي كان يهدف لها، وتبدو بساطة الدعوة السلفية ووضوح طابعها بتوافق مع بساطة تفكير الصوفية المغربية إضافة إلى تعلق الشعب المغربي بالدين الإسلامي الصحيح، ورغبتهم في التعرف على تعاليمه بشكل دقيق والتأكد من صحتها[3].

ويعد المصلح الشيخ أبي شعيب الدكالي[4] كأول شخصية برزت في ميدان الحركة السلفية، وهو الذي تلقى تعليمه في المشرق وعاد للمغرب وكله رغبة في الدعوة لهذه العقيدة، والعمل على نشر أفكارها[5]. ولقد إلتف حوله شباب مدينة الرباط[6] وقاموا بمساعدته في دعوته بمحاربة أصحاب البدع والمعتقدات الفاسدة، ومع الوقت بلغت الحركة السلفية المرحلة الأكثر أهمية عندما أصبح العلامة المصلح الشيخ محمد بن العربي العلوي[7] من دعاتها، ومساهما في نشرها وتبنى أفكارها، لما كان يتميز به من جرأة وإقدام وثبات. لتلقى دعوته نجاحا عظيما وإقبالا هائلا من طرف شباب فاس. لتتظافر الجهود والأعمال بين جماعتي فاس والرباط للدعوة لهذه الحركة، والسهر على محاربة ومقاومة المشعوذين بإلقاء المحاضرات وكتابة المقالات ونشرها في الصحف الجزائرية والتونسية[8].

وحظيت الحركة السلفية بعناية كبيرة من طرف الملوك العلويين الذين إختصوها بالعطف الذي أبدوه عليها وعلى دعاتها ورجالها، وهوما ضمن لها السير الحسن بخطى ثابتة في الطريق الذي

---

[1]– ولد محمد المكي الناصري بن محمد اليمني بن سعيد الناصري بمدينة الرباط سنة 1906م، إنتقل إلى المعاهد الدينية لإتمام تعليمه الثانوي، سافر إلى مصر عام 1926م، للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 79.

[2]– محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص158.

[3]– عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص 34.

[4]– هو أبي شعيب بن عبد الرحمان الدكاني الصدفي ولد بدار الفقيه إبن الصديقي بدكالة عام 1926م، حفظ القرآن كله، وأنتخب قاضيا بمراكش وتوفى في 1937م. للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 60.

[5]– عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص34.

[6]– إحدى المدن المغربية القديمة تقع على الضفة اليسرى من نهر بورقراق، وقد شيدت هذه المدينة على أنقاض المدينة الرومانية وشيدت كذلك في الدولة الموحدية، للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 57.

[7]– ولد عام 1884م، بالقصر الجديد بمدغرة إحدى وحدات تافيلات، أحد نلامذته أبو شعيب الدكاني، تخرج من جامع القرويين سنة 1912، للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص 60.

[8]– عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص 35.

رسمه لها رجالها خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أين وضعت هذه الحركة برنامجا سياسيا كان له الفضل الكبير في تسيير الآلة الموجهة للحركة الوطنية السياسية في المغرب الأقصى[1].

وبالوصول إلى هذه الفترة نجد أن إرهاصات وبوادر الحركة الوطنية السياسية بدأت تتجلى ضمن إطار الحركة السلفية، حيث كان لنشأة هذه الأخيرة (الحركة الوطنية السياسية) ضمن إطار الحركة السلفية الدينية (الإصلاحية) في المغرب دور وأثر كبير وفعال في تطوير العقليات الشعبية المغربية[2].

لقد اعتبر محمد حسن الوزاني الحركة السلفية الجديدة مظهرا أساسيا من مظاهر مخاض "نشأة" الحركة الوطنية[3]. كما اعتبر علال الفاسي أن الوطنية المغربية إنتقلت من حالة "السلفية" إلى حالة "الوطنية" كون أن الشباب المغربي وجد في الحركة السلفية المجال الخصب لممارسة نشاطه وتدريب نفسه على النشاط والعمل لصالح خدمة الأمة المغربية والتضحية في سبيلها[4].

وهكذا ظلت هذه الحركة مستمرة في التقدم والنجاح إلى أن أدت في النهاية إلى إنشاء أول حزب كتلة العمل الوطني1932[5].

لقد اتخذت الحركة السلفية مظهرا دينيا قالبا لها بسبب تعطيل سلطات الحماية أنذاك للحريات العامة، بسنها نصوص تشريعية وتنظيمية تحد من حرية التعبير، احتضنها جامع القرويين حيث كان مصرحا لتنافس تيارين (تقليدي – تجديدي)مما أدى إلى حصول تطورات في البنية الثقافية للمجتمع المغربي، وهو ما تجلى في الاحتجاجات والمظاهرات أثناء حركة اللطيف، والتي انطلقت عقب صدور الظهير.

3-2- حركة اللطيف:

كان للظهير تأثير بالغ في أطياف الشعب المغربي العصرية والتقليدية على حد سواء حسب رأي جورج سبيلمان، حيث نظمت حركات إحتجاجية معارضة وأحدث إضطرابات وتمردات أدت

[1]- عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص 35.

[2]- نفسه.

[3]- حواس محمد: المرجع السابق، ص 123.

[4]- نفسه، ص 32.

[5]- عبد الحميد المرنيسي، المرجع السابق، ص 36.

إلى إلتفاف الجماهير الشعبية حول الزعماء الجدد، فانطلقت مظاهرات بالمدن الكبرى كفاس والرباط وسلا[1] وغيرها من المدن[2].

إستقطبت هذه الحركة الحرفين والتجار بعدما أطلقتها فئة ذات ثقافة تقليدية مثل علال الفاسي وأخرى ذات ثقافة معاصرة مثل محمد حسن الوزاني وأحمد بلافريج، وإنطلقت هذه المظاهرات من المساجد بقراءة دعاء اللطيف[3]، حسب ما أورده ألبير عياش في كتابه المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الإستعمارية[4].

ويخبرنا خالد طحطح أن رد فعل الشعب المغربي على هذا الظهير كان عنيفا، حيث إنطلقت التجمعات الشعبية في المساجد وعمتها قراءة دعاء اللطيف قراءة جماعية، ثم انطلق المصلون في مظاهرات شعبية نحو الشوارع، وتنامت الإحتجاجات والتظاهرات في جل المدن المغربية، وعلى إثرها نجمت أولى الإصطدامات مع قوات الإحتلال نتجت عنها حملة إعتقالات واسعة النطاق[5]. كما يؤكد ذلك ألبير عياش، حيث يقول أن رد فعل الإقامة العامة للحماية على هذه الإحتجاجات لم يتأخر، حيث قامت بتوقيف المتظاهرين وإعتقلت المحرضين والداعين لهذه الإحتجاجات، كما جلدت البعض منهم وهو مازاد الوضع تأزما بتأجيج الإحتجاجات، وبهذا أصبح يوم 16 ماي 1930م يوم للحداد والصلاوات وتلاوة الدعاء[6].

وتشكلت على إثر هذه الإحتجاجات حركة تولت جمع التوقيعات وصياغة العرائض المنددة بما جاء في الظهير البربري، خلصت إلى تكوين أول وفد مفاوض إلتقى السلطان وهدفه الإفراج عن المعتقلين مقابل توقيف المظاهرات وقراءة اللطيف[7].

---

[1]– وهي من المدن المغربية القديمة، كانت عاصمة للدولة المرينية(610،869هـ) واحتفظت هذه المدينة بالعديد من المدارس والمساجد والأضرحة. للمزيد ينظر: سليمة مرسي، المرجع السابق، ص75.

[2] – جورج سبيلمان: المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912 –1956 ، مجلة أمل، طبعة 01، 2014، ص62.

[3] –اللهم يالطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، والا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابرة، للميد ينظر علال الفاسي، المصدر السابق، ص165.

[4] – ألبير عياش: المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط01، افريل 1985م، ص 388.

[5] – خالد فؤاد طحطح: نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، العدد الرابع، جوان 2009، ص31.

[6] – ألبير عياش، المرجع السابق، ص388.

[7] – خالد فؤاد طحطح: المرجع السابق، ص31.

وعقب هذه التطورات تم إنشاء تنظيم سري رافض لمضمون الظهير، متكون من رجال الحركة الوطنية في المنطقتين السلطانية والخليفية ذو إنسجام وتوافق تام[1].

3-3- التنظيم السري: "الزاوية" و"الطائفة"

لم تكن نهاية الكفاح المسلح عام 1927 تعني نهاية الكفاح الوطني ضد الإحتلال الإسباني، فقد تحول مركز الثقل في الحركة الوطنية المغربية في الشمال من الأرياف إلى الحواضر (المدن)، فقد أصبح المثقفون والموظفون والتجار والكسبة في المدن يمثلون القوة الإجتماعية في الحركة الوطنية بعد سنة 1926م، وبهذا بدأت مرحلة جديدة من مسار النضال الوطني ومن خلال العمل السياسي بظهور الأحزاب المغربية التي شكلت الحركة الوطنية[2].

وتمثلت أولى إرهاصات الحركة الوطنية بتأسيس أول تنظيم ذي طابع سياسي سمي باسم "الرابطة الوطنية" سنة 1926م، وقد استوعب شخصيات من الشمال والجنوب، وهو مايثبت معارضتهم إقرار التجزئة الذي فرضته الحماية الفرنسية[3].

وحسب وجهة نظر عبد الكريم غلاب فإن الفترة التي تلت حركة الإحتجاج على الظهير البربري وما قامت به سلطة الحماية من قمع لها يعد فترة إخصاب، لإسهامها في إنتفال الحركة الوطنية إلى مرحلة جديدة في مسار مقاومتها لنظام الحماية، رغم أن الإحتجاجات لم تنجح في تحقيق هدفها المتمثل في إلغاء الظهير البربري لـ 16 ماي 1930 م، غير أنها تمكنت من القفز بالوطنية المغربية إلى وضعية مستجدة مغايرة للأولى من حيث الآليات والأساليب وحتى من حيث الأهداف، لتصبح أكثر إحاطة (شمولية) ووضوحا لما كانت عليه في السابق، وهذا راجع إلى إنتقالها من مقاومة السياسة البربرية الفرنسية من خلال ظهيرها الأخير إلى تنبيه ولفت أنظار المغاربة للقضية الوطنية، والعمل على حثهم على التكتل والتوحد حول فكرة وطنية محددة والنضال في سبيلها[4].

وكللت مساعي هذه الحركة بنجاحها في تعبئة الشعب المغربي في المدن الكبرى مثل فاس وسلا والرباط والدار البيضاء ومراكش والقنيطرة وغيرها من المدن، بإحداثها لقطيعة بين مرحلة

---

[1] - نفسه، ص31.

[2] - محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 157.

[3] - خالد فؤاد طحطح: المرجع السابق، ص 30.

[4] - حواس محمد: المرجع السابق، ص 257.

العشرينيات من القرن العشرين التي كان المغاربة فيها يسعون لمحاربة المحتل بلغة السلاح، ومرحلة الثلاثنيات التي تمكن فيها الشباب المغربي من لملمة المجتمع في المدن حول مشروع وطني ذا توجه تحرري لتعويض خيبة الأمل التي تعرض لها الشعب المغربي بعد هزيمة وإستسلام محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1926م، لتنتقل بذلك المقاومة المغربية من البادية إلى المدن، ومن المسلح إلى السياسي والبحث عن وسائل جديدة لمناهضة نظام الحماية في مرحلة ما بعد الظهير البربري[1].

واعتمدت في هذه المرحلة برنامج جمع بين التنظيم الأفقي بتوسيع المجال الجغرافي لهذه الحركة الوطنية الناشئة، والتنظيم العمودي بتعميق المطالب الوطنية التي برزت خلال الإحتجاج ضد الظهير البربري[2]، وقد أسهمت بنود هذا البرنامج في توحيد الحركة بين أوساط الشعب ودروس التوعية، وإصدار الصحف للتعريف بالمضمون الجديد للوطنية المغربية، وقد قامت عدة إتصالات خلال الإحتجاجات على الظهير البربري بين مختلف الجماعات التي نشأت في العشرينيات في عدة مدن مغربية مثل فاس والرباط وسلا وتطوان وطنجة، وهذا يعد من مظاهر تطور الوعي الوطني. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته هذه الإتصالات في التنسيق الكبير في مواجهة الظهير البربري فإنها بعد ذلك نمت لتصبح ذات أهداف أكبر وأشمل تجلت في تقصي ذاتها وعن بداية نظامية وتنظيمية لها، فالظهير البربري مكن من تحقيق وحدة بين الرجال والأفكار حيث تعاهد واتحد الشباب المغربي في التصدي للسياسة البربرية وتنصير الأمازيغ[3]. غير أنه ورغم توفر عناصر الوحدة البشرية والفكرية إلا أن تجسيد هذه الوحدة في هيئة تنظيمية للتعبير عنها وترجمة أفكارها في برنامج، بقي مشروع قائم أمام الشباب المغربي وواصلو في التعبير عن رغبتهم الكبيرة في تجسيدها ميدانيا بعد تحقيقهم إتفاقهم الميداني سنة 1930م، وكان لزاما عليهم التكتل والتوحد في تنظيم موحد والتعبير عن برنامج وطني منسجم وواقعي وهذا ما ستثبته الأحداث القادمة[4].

وفي أوج أيام الحركة الإحتجاجية ضد الظهير البربري وسعيا لتخفيف من حدة وتيرتها وإحتوائها قبلت سلطات الحماية مبدأ تدخل المؤسسة الملكية بطريقة مباشرة، زيادة على أنه كان

[1] – نفسه، ص 257.

[2] – نفسه، ص ص 257،258.

[3] – حواس محمد: المرجع السابق،ص ص 257،258.

[4] – نفسه، حواس محمد: المرجع السابق، ص259.

مطلبا وطنيا لقادة الإحتجاج وقد كان قبولها قبولا مبدئيا، إلا أنها أفرغته من محتواه الحقيقي برفضها وجود عدد من الأعضاء ضمن هذا الوفد الذي ترأسه عبد الرحمان إبن القرشي، وإستضافهم السلطان يوم 22 أوت 1930 م، وتم إقصاء كل من علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل. غير أن هؤلاء المستبعدين قاموا في اليوم الموالي لإبلاغهم برفضهم ضمن هذه اللجنة إجتمعوا سرا يوم 23 أوت 1930 م بمدينة فاس مع ثلة أخرى من الوطنيين ليصير تعدادهم عشرة، وعزموا على المواصلة في كفاحهم وأسسوا تنظيمين سريين عرفا تحت إسم "الزاوية"[1] و "الطائفة"[2].

وفي خضم هذه الأحداث (الإحتجاج على الظهير البربري 16 ماي 1930) شعر الشعب المغربي بحاجته الماسة لهيكل تنظيمي لإحتواء هذه الديناميكية الجديدة، وخلافا للمرات السابقة لم يكن هناك لا غموضا ولا ترددا في رؤيتهم، وأجمعوا على برنامج واضح وأسسوا لذلك "الزاوية" و"الطائفة" كتنظيمين سريين لمواصلة هذه النقلة الوطنية والمحافظة على مكتسباتها الميدانية[3].

تعود فكرة تأسيس تكوين النواة الأولى للجماعة السرية حسب علال الفاسي إلى ثلاثة أشخاص وهم أول من إقترح الفكرة وهم: علال الفاسي ومكوار والطاهري، ووضع قوانين هذه الجمعية السرية علال الفاسي وقد حضر إجتماعها الثاني الذي فيه تم إخراج الفكرة إلى حيز التطبيق تسعة أفراد هم: حمزة الطاهري، العربي بوعياد، احمد مكوار، أحمد بوعياد، الحسن بوعياد، عمر السبتي، عبد القادر التازي، محمد بن الحسن الوزاني وعلال الفاسي، غير أن الحسن بوعياد له رأي مخالف فيما يخص عدد المجتمعين، حيث يقول أن عددهم كان عشرة وليس تسعة فقط ويذكر من بينهم: عبد الرحمان برادة ومحمد الديور، ولا يذكر يزيد الحاج حسين بوعياد وعمر السبتي[4].

---

[1]– لايزيد عدد أعضائها عن 20 شخص، والعمل فيها كان يتضمن التزامات كثيرة، وقد وضع قوانين هذه الخلية علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني... للمزيد ينظر أبوبكر القادري: المصدر السابق: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930–1940، ج1، المصدر السابق ، ص121.

[2] – هي جماعة سرية كانت تسيير كتلة العمل الوطني قبل وبعد تأسيسها، ضمت حوالي 60 عضوا من مختلف المدن. للميد ينظر فوزي بن ضيف الله: المرجع السابق، ص33.

[3] – حواس محمد: المرجع السابق، ص264.

[4] – أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية 1930–1940، ج1، المصدر السابق، ص138.

الأرجح هنا هو رأي علال الفاسي لأنه المسؤول الأول على هذا لتنظيم وهو أدرى بأعضائه من الحسن بوعياد الذي كان عضوا فيه فقط، مما يجعل بعض الأمور تغيب عنه بسبب حساسية وخطورة الوضع أنذاك، كون التنظيم تنظيما سريا.

ويذكر علال الفاسي حسب ما أورده أبو بكر القادري في كتابه مذكراتي في الحركة الوطنية أنه ولأول مرة وفي خضم الحركة الشعبية التي صاحبت ردة الفعل على الظهير البربري 16 ماي 1930م وقع حدث عظيم بمدينة فاس. الحدث الذي كان له وقع ودور في تكوين أول حزب سياسي وطني في المغرب، حيث اتفق هو ومجموعة قليلة العدد على العمل على التفكير في عمل شيء دائم يؤطر هذا الفيض الشعبي نحو حركة ذات أهداف تسيير بخطى ثابتة نحو تحقيق الإستقلال، وهكذا اجتمعوا في إسطوانة فنيدق تجاري برحبة القيس كل من علال الفاسي، أحمد مكوار والسيد حمزة الطاهري حيث دام إجتماعهم في المكان حوالي عشر دقائق إنتهى بإقرارهم تاسيس جمعية سرية ومصادقتهم على قوانينها. ويواصل علال الفاسي قائلا: أنهم إجتمعوا بمنزل السيد أحمد بوعياد إجتماعا تأسيسيا، تدارسوا فيه القوانين المذكورة وصادقوا عليهاكما أدوا اليمين عليها. ومن بين الذين حضروا هذا الإجتماع والذين أسسوا ماسموه باسم "الزاوية" هم: حمزة الطاهري، العربي بوعياد، أحمد مكوار، أحمد بوعياد، الحسن بوعياد، عمر السبتي، عبد القادر التازي، محمد الوزاني وعلال الفاسي، إضافة إلى حضور عمر عبد الجليل وأحمد بلافريج ومحمد الديوري ومحمد اليزيدي وعبد السلام بنونة ومحمد داود وأحمد غيلان والفقيه طنانة ومحمد غازي ومحمد بلكورة، وتعتبر هذه الفئة السرية المتسترة هي التي عملت بشكل علني مع إخواننا الذين كونوا الوفد الوطني الأول الذي أنتخب في المجلس البلدي بفاس، والذي رفع ولأول مرة للملك وثيقة الإحتجاج الشعبي على السياسة البربرية والمطالبة برفع الهيمنة الفرنسية على السلطة المغربية، وما لبث أن برز في ميدان العمل الوطني فئة توسمنا فيهم الخير فأسسنا منهم ما سميناه "بالطائفة" وهي جزء من " الزاوية" وسرعان ماحلت محلها، وقدر عدد أعضائها بستين عضو[1].

وتم الإفصاح عن "الطائفة" بشكل علني باسم كتلة العمل الوطني، وفيما بعد بالحزب الوطني وأخيرا باسم حزب الإستقلال، وكان علال الفاسي أمينا عاما لها في الفترة السرية ورئيسا في

[1]- أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص136.

الفترة العلانية، "الطائفة" حسب علال الفاسي بمثابة مركز تنظيم لكل عمل وطني أو ديني أو ثقافي والوعاء الحاوي للحركة الوطنية[1].

وهكذا ارتأى بعض العاملين ضرورة تنظيم الحركة الوطنية بما يحقق لها مسايرة الظروف الراهنة أنذاك، ومن أجل ذلك قامت اتصالات بين بعض العاملين فتم الاتفاق على أن يدعوا أنفسهم "خلية سرية" ذات إجتماعات منتظمة كما إتفقوا على أن يصطلحوا عليها في السر "الزاوية" بمرتبة قيادة عملية و "الطائفة" عبارة عن جماعة من الأنصار والمنفذين[2].

وتمثل أعضاء "الزاوية" في: حمزة الطاهري والعربي بوعياد وأحمد بوعياد والغالي السبتي وإدريس برادة المكني وأحمد مكوار وعبد القادر التازي ومحمد السبتي والحسن بوعياد وعمر بن عبد الجليل وعلال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وقد ألحق بـ "الزاوية" في تطوان: عبد السلام بنونة ومحمد داود وأحمد غيلان، وفي القنيطرة: محمد الديوري، وفي الرباط: محمد اليزيدي وأحمد بلافريج وأحمد الشرقاوي، وفي فاس: عبد العزيز بن دريس والهاشمي الفيلاني وبوشتي الجامعي، وكان ذلك في فترات مختلفة مابين 1930م و1934م، ويظهر لنا أن "الزاوية" كانت عبارة عن خليط من الأعمار المتفاوتة من شيوخ وكهول تربط بينهم علاقات وصلات على المستوى الشخصي والتجاري[3].

وعليه فهذه هي الجماعة الوطنية الأولى التي حملت إسم "الطائفة" ويعود الفضل لها في ترسيخ وتثبيت الأسس الأولى للحركة الوطنية المغربية والتي إنضمت لها شخصيات خلال الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات حيث أسهمت في تنظيم الحركة الوطنية على أساس ثابت[4].

قدر حسن الوزاني عمر "الزاوية" و "الطائفة" بست سنوات وهو مايعني أنها إنتهت في سنتي 1936م أو 1937م، غير أن أبو بكر القادري يرى أن تنظيم "الطائفة" و "الزاوية" استمر نشاطه السري إلى غاية بداية سنة 1944م ثم تواصل إلى 1953م، ومن إنجازات هذا التنظيم السري نجاحه في ربط الإتصال وتنسيق العمل مع الملك محمد الخامس، وصياغة وإعداد وثية

[1] – نفسه، ص137.

[2] – نفسه، ص139.

[3] – نفسه.

[4] – أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص140.

المطالبة بالإستقلال التي هزت كيان الإستعمار الفرنسي، ورسمت الطريق أمام الأجيال القادمة والتي بدورها تولت تحمل مسؤولية الكفاح والنضال على عاتقها، وسعت لتحقيق الإستقلال[1].

يظهر لنا من خلال هذا المبحث أن تأثير المقاومة المسلحة في الريف على نشأة الحركة الوطنية كان معنويا أكثر منه ماديا، حيث أسهمت في بلورة الوعي السياسي وتحديد إختياراتها وإتجاهاتها المستقبلية. حيث وضعت الوطنيين المغاربة والشعب المغربي ككل أمام تساؤل جوهري تمثل فيما يخص مستقبل طبيعة الوسيلة التي يواجهون بها نظام إدارة الحماية، فنشطت الحركة الوطنية متأثرة بعدة عوامل داخلية وخارجية أسهمت في نشوئها، فالداخلية تمثلت في الموروث التاريخي للمغرب مثل الدور الذي لعبه جامع القرويين خاصة ماتعلق بنشاط الحركة السلفية وحركة اللطيف اللتان كان علماء وطلاب جامع القرويين القائد الأبرز لها، أما عن الخارجية فتمثلت في التأثيرات الشرقية (جامع الأزهر) والغربية (فرنسا، أوروبا). في هذه الفترة بدأ الكفاح وراء واجهات ثقافية و دينية في إطار جمعيات ونوادي إرتكز دورها على الإصلاح الديني والإجتماعي.

ثم بعدها لمس الشعب المغربي والوطنيون حاجتهم الماسة إلى هيكل تنظيمي يحتوي الديناميكية الجديدة ويؤطرها ويسير بها بخطى ثابتة نحو تحقيق الإستقلال.

نستنتج من هذا الفصل أن الإدارة الفرنسية سعت إلى إصدار الظهير البربري من أجل تفكيك البنية الاجتماعية للشعب المغربي، بتركيزها على توظيف المكونات المتنوعة لشعوب المنطقة بهدف العمل على تشتيتها من خلال التركيز على العنصر الأمازيغي، بتحويله إلى عامل فُرقة وتشتيت للمجتمع الذي لطالما شهد له التاريخ بترابطه وتماسكه على مر العصور والأزمنة.

وقد احتج الشعب المغربي على إصدار الظهير البربري إنطلاقا من المدن المغربية في جو سادت فيه الأفكار والتوجهات الوطنية للحركة السلفية في الفترة الممتدة مابين 1912-1926م، والتي كان لها دور كبير في تطور العقلية الشعبية المغربية، لتنطلق موجة احتجاجات تمثلت في "حركة اللطيف"، وقد ارتأى زعماء الحركة الوطنية ضرورة استثمار هذه التعبئة الشعبية بتأطيرها وتنظيمها بما يحقق مسايرة الظروف فاتفقوا على تأسيس تنظيم سري أطلقوا عليه "الزاوية " و "الطائفة".

[1] - نفسه، ص142.

الفصل الثالث: انعكاسات الظهير البربري على النضال السياسي.

الفصل الثالث: انعكاسات الظهير البربري على النضال السياسي.

المبحث الأول: البداية الحقيقية للنضال السياسي (بروز كتلة العمل الوطني).

يعد صدور الظهير البربري سنة 1930م حسب رأي عبد الحميد المرنيسي نقطة التحول للحركة الوطنية التي كانت في الفترة التي سبقته همها الوحيد الوقوف ندا في وجه الإستعمار وسياسته عن طريق الدعوة السلفية الدينية الإصلاحية بمحاربة المفاهيم الخاطئة للدين[1].

كما يؤكد ذلك محمد علي داهش حيث يعتقد أن صدور هذا المشروع الإستعماري يعد بمثابة الممهد الفعلي لإنطلاقة الحركة الوطنية المغربية عام 1930م، للمطالبة بحقوق الشعب المغربي بأسلوب سياسي سلمي[2].

وهكذا ستتبلور أسس هذه الحركة بعد سنة 1930م بدخولها المرحلة الحاسمة من النضال والمقاومة ضد الاستعمار[3]، حيث قام مؤطروا (عمل الشعب) بتكوين كتلة العمل الوطني ووضعوا لها ميثاقا أسموه "برنامج الإصلاحات" في 01 ديسمبر 1934م، وكان برنامجا معتدلا دعوا فيه إدارة الحماية الفرنسية إلى التزام بنود معاهدة الحماية بإلغاء التدخل المباشر في الشأن المغربي، والمحافظة على وحدته الإدارية والقضائية، وقدم هذا البرنامج للمخزن والحكومة الفرنسية والإقامة العامة بالرباط في نفس الوقت، إلا أنه لم يؤخذ بعين الإعتبار[4].

وبوصول الجبهة الشعبية[5] إلى سدة الحكم في فرنسا إبتداء من سنة 1936م سمحت لكتلة العمل الوطني بمزاولة نشاطها دون التضييق عليها، حيث تمكنت الكتلة من عقد أول مؤتمر

---

[1] – عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص36.

[2] – محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص218.

[3] – عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص37

[4] – ألبير عياش: المرجع السابق، ص389.

[5]– تشكلت سنة 1935م وهي عبارة عن تحالف يتألف من الجبهة المشتركة بين الشيوعيين والاشتراكيين ومن لجان الجبهة الشعبية المنتخبة محليا لايجاد حل للأزمة التي كانت فرنسا تعيشها منذ مطلع سنة 1930م، ومواجهة الخطر الفاشي والنازي المتصاعد في أروبا ومحاربة الأفكار الرجعية بها. وفي سنة 1936م نجحت هذه الجبهة في الانتخابات البرلمانية واسست حكومة بقيادة ليون بلوم وبذلك بدأت مرحلة تاريخية جديدة ليس بالنسبة لفرنسا فقط ولكن حتى بالنسبة للحركة الوطنية المغربية (اعتبرت هذا النجاح فرصة تاريخية لمطالبة اليسار الفرنسي بتنفيذ وعوده). للمزيد ينظر: حواس محمد: المرجع السابق، ص332. .

لها بشكل علني وقدمت برنامج يتضمن مطالب إستعجالية بالتركيز فيه على ضرورة إحترام الحريات الفردية، والعامة، والعمل على تطوير التعليم، وإقرار قوانين إجتماعية تقدمية[1].

وحسب ما أورده أبو بكر القادري في مذكراته أن هذا المؤتمر عقد بمنزل الحفيان الشرقاوي الواقع بحومة "مارسة" بالرباط، بحضور مندوبين عن كل فروع الكتلة في 25 أكتوبر 1936، حيث تم فيه دراسة الأوضاع وطرح مختلف التدخلات[2].

وقد أخذت كتلة العمل الوطني على عاتقها منذ تأسيسها العمل على توعية الرأي العام في كل من فرنسا والدول العربية من جهة، وتنوير الشعب المغربي في الداخل من جهة أخرى. وبذلك شهدت البلاد المغربية أشكالا جديدة من الإحتجاجات التي لم تشهدها من قبل، بتوزيع النشرات بكمية كبيرة في أوساط الشعب وتعليقها على الجدران وترديد الأغاني الحماسية، والقيام بنشر أبحاث عن العنصر البربري ودوره في الإسلام والدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الفرنسية وتشجيع استهلاك المنتوج الوطني المغربي والعربي داخل المجتمع المغربي البربري على الخصوص، فنمى الوعي القومي داخل أوساط البرابرة فغدوا يدافعون عن عقيدتهم وعن دينهم[3].

وأسست كتلة العمل الوطني صحافة تعمل على التعريف بالقضية المغربية منها مجلة "مغرب" في باريس بدعم من بعض الإشتراكيين التحرريين في فرنسا، وكذلك جريدة "عمل الشعب" بفاس والتي كانت تصدر باللغة الفرنسية، وكان يهدف محرروها من خلالها إلى الدفاع عن مصالح الشعب المغربي. إضافة إلى إصدار مجلة "السلام" بإشراف الأستاذ داود بتطوان والمنطقة الشمالية بالتنسيق والإنسجام بين الوطنيين في المنطقتين الشمالية والجنوبية، وجريدة "الحياة" الصادرة باللغة العربية وبرئاسة عبد الخالق الطريس والتي تعد بمثابة لسان حالة كتلة العمل الوطني في المنطقة الشمالية، بالإضافة إلى إلقاء الدروس الشعبية والمحاضرات خاصة في جامع القرويين، والتي كان لها الفضل والتأثير الفعال في نشر المبادئ الصحيحة والأفكار المنيرة، وحشد التأييد الشعبي للحركة الوطنية، كما كان لها الفضل في تنشئة شباب مثقف ذو توجه قومي مليء بالروح الوطنية،

[1] – ألبير عياش: المرجع السابق ، ص389.

[2] – أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص308.

[3] – عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص52.

وهكذا فإن كتلة العمل الوطني أسهمت في تغيير مجرى الأحداث لصالح الحركة الوطنية، وإعطائها نقلة نوعية في مسار دربها نحو الإنعتاق من العبودية والظلم[1].

وهكذا لعبت الكتلة دورا كبيرا كأول تنظيم سياسي علني من حيث سعييها للمطالبة بإصلاحات في إطار نظام الحماية الفرنسية، كما أسهمت بشكل كبير في بروز نخبة ذات ثقافة سياسية تحسن العمل والممارسة السياسية مما سيؤدي إلى ظهور أحزاب وتنظيمات سياسية مغربية تناضل من أجل مصالح الشعب المغربي ظهرت في المنطقتين السلطانية والخليفية.

ومنه فإنه بعد صدور الظهير البربري 16 ماي سنة 1930م حدثت قفزة نوعية في مسار نضال الحركة الوطنية، لتتبلور فيما بعد إلى عمل سياسي نشط بالكتابة في الصحف، والمجلات، وتوزيع المناشير وإرسال الوفود، وركزت الحركة الوطنية عملها بعد موجة التظاهرات والإحتجاجات على توحيد الجماعات بين الشمال والجنوب وحشد الإلتفاف الشعبي وتكوين الفروع والخلايا في أنحاء المغرب. إذ أنها وجدت من قضية الظهير العامل الذي يوحد بين كل هؤلاء.

وهكذا شهد المغرب الأقصى ميلاد الحركة الوطنية بشكل منظم، حين تم الإعلان عن كتلة العمل الوطني سنة 1934م التي عدت نوات التنظيم السياسي العلني بعد ماكان سريا قبلها.

[1] – عبد الحميد المرنيسي: المرجع السابق، ص52.

المبحث الثاني: التنظيمات السياسية للحركة الوطنية المغربية

2-1- النشاط السياسي في المنطقة السلطانية:

2-1-1- تأسيس الحزب الوطني:

إنقضت مرحلة فاصلة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية بإنتقال هذه الأخيرة من وضعية الآفاق المسدودة، وإنتظار الإستجابة للمطالب إلى وضعية نشطة بتحولها بعد هذه الأحداث إلى ظاهرة مست كل أطياف المجتمع المغربي بعد ما كانت مقتصرة على فئة النخبة والمدن، فكان لزاما عليها إعادة النظر في هيكلتها التنظيمية لمسايرة التغيرات، ومنذ أكتوبر 1936م شهدت كتلة العمل تغيرات في هيكلتها حتمت على قادتها العمل على الزيادة في تنظيمها، حتى تستوعب وتحتوي حركية المجتمع المغربي. فارتأى قادتها وجوب تأسيس لجنة تنفيذية خاصة بعدما تحقق من إنتصار شعبي في نوفمبر 1936م، حيث أصبح تأسيس هذه اللجنة ضرورة حتمية بالنسبة للحركة الوطنية المغربية، لضمان إستمرارية نضالها الوطني التحرري، وهكذا قررت كتلة العمل الوطني في جانفي 1937م الإجتماع من أجل إعادة بناء هيكلتها التنظيمية، غير أن ما نتج عن هذا الاجتماع أصاب الكتلة بشكل خاص والحركة الوطنية بشكل عام بتصدع؛ حيث كان بمثابة الزلزال الذي أدى بها إلى الإنقسام إلى تيارين سياسيين بزعامة كل من "علال الفاسي" الذي أسس "الحزب الوطني لتحقيق المطالب"، و"محمد حسن الوزاني" الذي أسس " الحركة القومية"، وهكذا واصل علال الفاسي وجماعته النضال في اطار كتلة العمل المغربي منذ جانفي 1937م، واستمر ذلك إلى تاريخ حلها 18 مارس 1937م، وعقب هذا التاريخ استمر نشاطهم النضالي ضمن ما كان يعرف بالحركة الوطنية لتحقيق المطالب إلى غاية جويلية 1937 تاريخ الاعلان الرسمي للحزب الوطني لتحقيق المطالب[1].

إن قرار حل الكتلة لم يتجاوز كونه مجرد اجراء اداري ليس له أي تأثير ميداني، فإضافة إلى التضارب القانوني الذي صاحب تأسيسها ونشاطها، وفقدانها دواعي بقائها منذ اختلاف وانقسام مؤسسوها سنة 1937م، فإن هذا الالغاء القانوني لم يكن له أي تأثير على النضال الوطني في المغرب وفي باريس، رغم أنه كان ينظم باسمها وتحت إشرافها منذ تأسيسها، كون هذه الحركة النضالية خلاصة القفزة النوعية التي شهدتها الحركة الوطنية المغربية سنة 1934م، باعدادها لوثيقة

[1] - حواس محمد: المرجع السابق، ص ص343، 344.

مطالب الشعب المغربي والتي تم إعادة طرحها في أكتوبر 1936م بما سمي بـ "المطالب المستعجلة"، وسعت الكتلة إلى تحقيقها ميدانيا في ديسمبر 1936م. وبالرغم من عدم نجاحها في تحقيق أي مطلب من مطالبها الإصلاحية، وبقاء الإدارة الفرنسية حماية في شكلها واستيطانا في معاملاتها، إلا أنه لا يمكن إنكار استفادتها من كل ما مرت به من محطات؛ حيث كان لها الأثر الكبير في اندلاع ثورة المدن[1].

ولذلك لم يحُدِث قرار حلها أي تأثير في الواقع خصوصا بعد ما استغل أعضاء هذه الهيئة قرار المنع، وهو مسألة شكلية تضمنت غلق مراكزها التي فتحتها عبر التراب المغربي، مع استمرار نشاط صحافتها؛ وبالتالي فقرار 18 مارس 1937م الذي نص على حلها أسهم في إلغاء التسمية في أحسن الأحوال مع الإبقاء على هيكلها التنظيمي الميداني، وهكذا أسهم هذا القرار في خدمة الكتلة بالدعاية لصالحها[2].

وبهذا اقتنع الوطنيون المغاربة وكغيرهم من الوطنيين في الجزئر وتونس أن الإدارة الإستعمارية لا ترغب في أن يؤسس هؤلاء أي تنظيمات تدافع عن مصالحهم، وتطالب بحقوقهم، فأقدموا على تأسيسهم لهذه الأحزاب، ووضع الإدارة الفرنسية أمام أمر الواقع[3].

يروي لنا أبو بكر القادري[4] أنهم كانوا يتابعون مجريات الأحداث الحاصلة أنذاك عن قرب، حيث توالت إجتماعاتهم بين مدينة فاس والرباط، فعقب تقديم المطالب المستعجلة وما حدث بعدها من أحداث قمعية تمثلت في الاعتقالات، وبعد انسحاب محمد حسن الوزاني من الكتلة وقيام الإدارة الإستعمارية بحلها قررت الحركة الوطنية مضاعفة نشاطها بالزيادة في التنظيم والتكوين والدعاية؛ حيث يواصل قائلا: إنه وبعد كل هذا كان لزاما على الحركة الوطنية المغربية عدم التراجع ووجوب السير نحو الأمام مصممة على الحرية دون انتظار أن يهبها لها أحد، فقاموا ببعث بلافريج وإبن عبد الجليل إلى فرنسا كتعبير منهم على حسن نيتهم في التعاون، وإصرارا منهم على مطالبتهم

[1] – حواس محمد: المرجع السابق، ص 345.

[2] – نفسه، ص346.

[3] – نفسه.

[4] – ولد 1914 بسلا، دخل العمل الوطني من 1930م، ساهم في تقديم مطالب المغرب عام 1934م وهو أحد موقعي وثيقة الاستقلال 1944م. للمزيد ينظر: أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية ج2، المصدر السابق، ص ص 515، 517.

بحقوقهم. وفي حين تواجد هذا الوفقد بباريس وفي شهر أبريل سنة1937م، اجتمعوا بمنزل محمد اليزيد قاموا فيه بدراسة الوضع من كل الجوانب، وقرروا الإعلان عن تأسيس حزب بإقتراح من طرف بلافريج، وأطلقوا عليه اسم (الحزب الوطني لتحقيق المطالب)، وصدر بذلك بلاغ من الحزب نشر في جريدة "المغرب" التي يصدرها "سعيد حجي" إعلانا عن تأسيس الحزب الوطني لتحقيق المطالب، وفتح مركز عام للحزب الجديد بمدينة فاس والذي كان هو مركز كتلة العمل الوطني سابقا، إلا أنه أغلق من جديد من طرف الإدارة الإستعمارية والتي إعتبرته تحديا للمقيم العام. لكن الحركة الوطنية عوضته بمركز آخر، وهكذا إنتزعوا الإعتراف بحزبهم بعد تضحيات وصبر وإصرار منهم على عدم الإستسلام، رغم السياسة الفرنسية القمعية، وهكذا أصبح الحزب معترفا به عمليا[1].

وبهذا أُنشئ حزب جديد باسم (الحزب الوطني لتحقيق المطالب) برئاسة علال الفاسي، وقد ظفر هذا الحزب بدعم مختلف فئات الشعب المغربي من عمال وفلاحين خاصة بعد دفاعه عن قضاياهم ومطالبته بحقوقهم، وإستمر الحزب الوطني يناضل بالطرق السلمية على الرغم ما تميزت به مواقفه من جرأة ومعارضة لسياسة إدارة الحماية[2].

وحسب ماروى علال الفاسي فإن الحزب الجديد قد راع في التسمية امتداد فكرة الكتلة وورث برنامجها الذي كان بمثابة رصيد نضالي لا ينبغي للحزب أن يفرط فيه، وهكذا بدأ الحزب بإستقبال المنخرطين كما جرت عليه العادة مع إجراء تعديل بخصوص عدم إلزامية القسم على المنخرطين الجدد، وهكذا تم الإعلان عن الحزب الجديد باستثمار حدث رجوع الملك من فرنسا نهاية شهر أفريل 1937م، فقاموا بإرسال برقيات له باسم الحزب الوطني. كما نشروا البرقيات في الصحف[3]، وهكذا إنطلق الحزب الوطني بمباشرة أعماله بإحتضانه لكل أعضاء الكتلة السابقة وأنصارها، وكان حريصا على إستقبال المنخرطين وإقامة الفروع في سائر البوادي والمدن، وتعد "جريدة الأطلس"، برئاسة محمد اليزيدي[4] الجريدة الناطقة باسم الحزب ولسان حاله، إضافة إلى

[1]- أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية 1930-1940، ج1، المصدر السابق، ص 405.

[2]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير) المرجع السابق، ص220.

[3]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص228.

[4]- ولد في 14 ماي 1902 بالرباط، التحق بمعهد الدروس العليا، شعبة الأداب، عين موظفا بإدارة الأمور الشريفة عند صدور الظهير البربري، شارك في حركة اللطيف، ترأس جريدة الأطلس. للمزيد ينظر: أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة لوطنية المغربية، ج2، المصدر السابق، ص381.

إصدار الحزب عدة جرائد باللغة الفرنسية جوبهت بالغلق من طرف إدارة الحماية، وإتخذ الحزب من مطالب الشعب المغربي برنامجا له يسعى للدفاع عنه، وهكذا سار الحزب يناضل من أجل الإستقلال أولا، ونشر الإصلاح والتجديد ثانيا[1]، ومن المبادئ والأسس التي بني عليها نشاطه التجديدي هي[2]:

1. المغرب بلاد متمسكة كل التمسك بالدين الإسلامي.
2. تمسك المغرب بالنظام الملكي كنظام أساسي معتمد في السلطة المغربية.

وكان للحزب هيكلة تنظيمية تتكون من لجنة تنفيذية، ومجلس وطني، وفروع، وشُعب، وخلايا، وللجنة التنفيذية عدة لجان فنية ولهذه اللجان الفنية فروع[3].

وفي فترة مابين 1937م وحتى سنة 1939م عايش الحزب الوطني وأعضائه حملة ملاحقة من إدارة الحماية الفرنسية حيث نفى علال الفاسي إلى الغابون وأعتقل محمد اليزيد وآخرون[4].

2-1-2- تأسيس الحركة القومية:

بعد إنسحاب وانشقاق محمد حسن الوزاني[5]من كتلة العمل الوطني بعد نتيجة الإقتراع السري على تكوين اللجنة التنفيذية، أخذ هذا الأخير يعمل على كسب أنصار جدد بتأسيسه "للحركة القومية"[6]. بتاريخ 21 جانفي 1937م، كما أسس جريدة "عمل الشعب" وجريدة " الدفاع" الصادرة باللغة العربية[7]، ونجحت هذه الحركة في استقطاب الأغلبية العظمى من لجان

[1]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص231.

[2]- نفسه، ص232.

[3]-نفسه، ص233.

[4]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)، المرجع السابق، ص220.

[5]- زعيم سياسي وطني مغربي وأحد أبرز الرموز الكبرى للحركة الوطنية المغربية، ولد بفاس 1920م، وفي 1927م شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين وانتخب عضوا في مكتبها، ساهم في قيادة الاحتجاج الشعبي ضد الظهير البربري وإثر ذلك تعرض للجلد والاعتقال، أسس الحركة القومية بعد انفصاله عن كتلة العمل الوطنية، كما أسس بعد ذلك حزب الشورى والاستقلال. للمزيد ينظر: توايمية صورية، صوادقية أميرة: تطور الحركة الوطنية في المغرب الأقصى من 1930-1956م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2018-2019م، ص25.

[6]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص224.

[7]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص450.

مفاوضات بين الفريقين المتعارضين بتأيدها للوزاني لما رأته من صلاح في اقتراحه والحق من جانبه[1].

وكون محمد حسن الوزاني محسوب على ذوي الثقافة الغربية، فإنه كان يدعوا إلى فكرة الدولة الدستورية[2]؛ حيث وضع للحركة القومية برنامجا يتكون من ثلاثين بندا أطلق عليه إسم" مجمل السياسة القومية"[3]، ومن أبرز ما تضمنه هذا البرنامج الدعوة إلى تثبينت الحكم الدستوري النيابي، والتدرج في المطالب مع الإدارة الفرنسية منتهجا سياسة خذ وطالب[4].

إلا أن هذه الحركة إندثرت في 29 أكتوبر 1937م عندما نفي محمد حسن الوزاني[5] إلى الصحراء الغربية جنوب المغرب؛ حيث تم وضعه تحت الإقامة الجبرية، وذلك إثر تضامنه مع الحزب الوطني، ومكث فيها إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية[6].

2-2- التنظيمات السياسية في المنطقة الخليفية

2-2-1- نشأة الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية

بدأ الكفاح السياسي في المنطقة الشمالية وعلى غرار ماحدث في المنطقة الجنوبية، حيث تعود بدايات العمل السياسي إلى تاريخ إعلان الحماية المزدوجة على المغرب، وظهرت بوادر العمل الوطني في المنطقة الشمالية على يد مجموعة من المثقفين والعلماء وتنامى العمل الوطني في أحضان الأفكار السلفية والإصلاحية على يد فئة من شباب هذه المنطقة وعلى رأسهم عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكي الناصري وآخرون[7].وهكذا فإن الحركة الوطنية في الشمال المغربي، نشأةً وفكراً ومسيرة نضالية لم تكن معزولة عن الإطار العام للحركة الوطنية المغربية[8].

---

[1]- أحمد معنينون: المصدر السابق، ص 152.

[2]- جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الجزء الثالث، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص، 1999.

[3]- أحمد معنينون، المصدر السابق، ص ص، 158، 160.

[4]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص373.

[5]- نفسه، ص،450.

[6]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، المرجع السابق، ص، 220.

[7]- محمد علي داهش:دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص، 158.

[8]- نفسه.

وهكذا تم إنشاء الحركة الوطنية السياسية في الشمال المغربي سنة 1926م في مدينة تطوان[1]، وكانت تنشط متخفية ضمن مؤسسات دينية وثقافية، وواصلت عملها في السر حتى سبتمبر 1930م لتظهر باسم (الهيئة الوطنية الأولى) ثم تحولت إلى إسم (وفد مطالب الأمة)[2].

وفي سنة 1931م صارت كتلة (وفد مطالب الأمة) الممثل الرسمي للشعب حيث قامت بتقديم مطالب إصلاحية إلى سلطة الإدارة الإسبانية في 08 جوان 1931م غير أن هذه المطالب جوبهت بالرفض من طرف السلطات الإسيانية. وخلال الفترة الممتدة مابين 1931م إلى 1934 إقتصر النشاط الوطني على العمل الثقافي متمثل في مجلة "السلام" وجريدة "الحياة" وعلى تأسيس النوادي والجمعيات الخيرية وإقامة المهرجانات الخطابية في المناسبات الدينية والوطنية[3].

شملت قواعد الهيئة الوطنية الفئات الإجتماعية على إختلافها مما جعلها تدرك قوتها وقدرتها على الظهور كقوة سياسية تمثل مصالح الشعب في المنطقة الخليفية. وقد كان لعامل إنعاكاسات الوضع الداخلي لإسبانيا وطبيعة السياسة الإستعمارية الإسبانية إتجاه الشعب المغرب تأثير كبير في ظهور الحركة الوطنية الشمالية، مؤطرة ضمن برامج وأهداف ومن خلال الأحزاب التي نشأت في المنطقة الشمالية[4].

2-2-2- تأسيس حزب الإصلاح الوطني

يعد عبد السلام بنونة بمثابة الحلقة الرابطة أنذاك بين المنطقة السلطانية والمنطقة الخليفية، إلا إنه وبعد وفاته سنة 1935م حدث إنقسام في الرؤى بينهما، حيث عارضت الحركة الوطنية في الجنوب نظام حكم فرانكوFranco، في حين ناصره أقطاب الحركة الوطنية بالشمال، وعزوا ذلك إلى إعتقادهم في أن وصول فرانكو Franco للسلطة سيخدم الحركة الوطنية بالتخفيف من القيود عليها وهذا ماحدث، حيث تأسس حزب الإصلاح الوطني في 18 ديسمبر 1936م، وسمح له بإصدار جريدة "الحرية"[5].

---

[1]- نفسه، ص، 199.

[2]- محمد علي داهش:دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص، 160.

[3]- نفسه.

[4]-نفسه.

[5]- خالد طحطح: المرجع السابق، ص،32.

وبعد شهر من نزول الخلفاء في المغرب قام حزب الإصلاح الوطني في ديسمبر 1942م بتقديم ميثاقا طالب فيه بالإستقلال. إلا أن الحزب لم يدم طويلا حيث تفكك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كما توقفت جريدة "الحياة" مع بداية ترجيح كفة الإنتصار لصالح الحلفاء على دول المحور[1].

في شهر جانفي 1946م منحت الإدارة الإستعمارية الإسبانية في المنطقة الخليفية لعبد الخالق طريس الترخيص بإعادة تأسيس حزب الإصلاح الوطني، وعقد الحزب مؤتمره الأول في 05 فبراير 1946 خلص إلى تعيين "الطيب بنونة" أمينا عاما للحزب، كما سمحت له بإعادة إصدار جريدته "الحرية"، والتي كانت متوقفة عن الصدور منذ فترة قدرت بأربع سنوات، وعمل حزب الإصلاح الوطني على التنسيق في المواقف والمشاريع مع نظيره حزب الإستقلال في جنوب المغرب منذ سبتمبر 1946م، وطالب "المهدي بنونة" الإدارة الإسبانية بالإقرار بوحدة كل أجزاء المغرب وإستقلال البلاد[2].

وعلى حد تعبير علال الفاسي فإنه في سنة 1938م رأى حزب الإصلاح الوطني في المنطقة الخليفية ضرورة وضع برنامج ينظم الإصلاح الوطني للمنطقة،كما أجمعت هيئة الحزب العليا على تبني نفس مطالب الشعب المغربي مع إضافة بعض التعديلات الطفيفة بما يناسب ظروف المنطقة، وقد ورد في مقدمة برنامج حزب الإصلاح مايلي:" وقد شعر المغاربة بوجودهم المستقل ووجوب الإحتفاظ بهذا الوجود، وأن أبرز مشخصات بلادنا: الإسلام والعروبة والمغربية، ولهذا نريد أن نسجل في هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ديننا الإسلام ولغتنا الرسمية اللغة العربية. وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل للتعاون مع الدول المسلمة، وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لاتتجزأ، وأن مبدأنا في حكم البلاد حكم ملكي إسلامي على أساس الشورى ونظم الشريعة الإسلاميين وعلى ضوء النظم الحديثة...وأننا لا ننسى الخدمة الجليلة التي قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب، لذلك نحن متشبتون بالعرش العلوي الشريف"[3].

[1]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص،457.

[2]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص،457.

[3]- علال الفاسي: المرصدر السابق، ص،263.

وكان هذا الحزب على صلة وثيقة مع الحزب الوطني في مراكش برئاسة علال الفاسي[1]. وأصدر عبد الخالق الطريس صحيفة "الحياة" الناطقة باللغة العربية في مدينة تطوان في شهر مارس 1934م، كما أسس المعهد الحر، وقام بتشكيل فرق الفتيان المغاربة وإنخرط مساهما في تشكيل عصبة الفكر المغربي مع كل من الشريف الوزاني، والطيب بنونة، ومحمد الفاسي[2].

2-2-3- حزب الوحدة المغربية:

وهكذا بعد توسع حزب الإصلاح عمل المقيم العام "**بيكبيدير** Bicbeder"[3]على دفع المكي الناصري[4] إلى تأسيس حزب "الوحدة المغربة" لضمان بعض التوازن، ومما شجع المكي الناصري على المضي في تأسيس حزب "الوحدة المغربية" هو عدم ورود إسمه ضمن لائحة حزب الإصلاح،كما أصدر جريدة سماها بجريدة "الوحدة المغربية"[5]، والتي كانت تصدر باللغة العربية كما أصدر جريدة مثيلة لها باللغة الإسبانية[6]، وذلك مطلع سنة 1937م[7]، إضافة إلى تأسيسه "المعهد الخليفي"[8].

ومنذ تأسيسه للحزب سعى المكي الناصري للقيام بحملة يدعوا فيها إلى توحيد المناطق المغربية وإستأنف نشاطه بالتنقل بين المدن والقرى لجمع الأنصار والمؤيدين له[9]، حيث اعتقد هذا

---

[1] – محمود شاكر: المرجع السابق، ص، 372.

[2] – نفسه.

[3] – Juan Bicbeder Atienza هو جنرال اسباني ولد يوم 31 مارس 1888م، تخرج من الاكاديمية العسكرية برتبة ضابط أركان الحرب وما أن التحق بتطوان 1915م حتى تعلم اللغة العربية، في 30 مارس 1937م عينه الجنرال فرانكو مقيما عاما لأسبانيا بالمغرب الى غاية 09 أوت 1939م، ومن ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية لحكومة فرانكو الى غاية 16 أكتوبر 1940م، توفي بمدريد في 06 جوان 1957م. للمزيد ينظر: توايمية صورية، صوادقية أميرة: المرجع السابق، ص30.

[4] – ولد بالرباط 1906م، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي على يد أشهر الشيوخ في تلك الفترة،أمثال الشيخ أبو شعيب الدوكالي، أكمل دراسته في القاهرة 1927م وإثر حوادث الظهير البربري تم ابعاده، حيث أقام مدة بفرنسا ثم قصد القاهرة، كما شارك في المؤتمر الإسلامي، حيث قدم تقريرا حول فرنسا وسياستها البربرية،توفي 1994م. للمزيد ينظر: توايمية صورية، صوادقية أميرة: المرجع السابق، ص33.

[5]– خالد طحطح: المرجع السابق،ص، 32.

[6] – علال الفاسي: المصدر السابق، ص،211.

[7]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص،162.

[8]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص،372.

[9] – علال الفاسي: المصدر السابق، ص،211.

الأخير أنذاك أن أهمية المهمة المنوطة بالرجل السياسي المغربي تكمن في إلحاحه على المطالبة بالوحدة الترابية للمغرب حتى قبل إصراره على المطالبة بالإستقلال، إذ أن غض الطرف عن عامل الوحدة حسب رأيه يهدد بفقدان وضياع هذه الأقاليم من مجموع المساحة الإجمالية للمغرب[1].

وترجع أسباب الانشقاق الحاصل داخل كتلة العمل الوطني إلى الخلافات الفكرية والاجتماعية والطبقية بين علال الفاسي والوزاني، والذي إنبثق عنه أحزاب وتنظيمات سياسية فيما بعد بقيادة أبرز زعمائها الذين أسسوا الحزبين في المنطقة السلطانية: الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي والحركة القومية بقيادة محمد حسن الوزاني. أما فيما يخص المنطقة الخليفية فقد كان العمل السياسي فيها جزء لا يتجزأ من وحدة عمل الحركة الوطنية في منطقة النفوذ الفرنسي، تمثل في حزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية.

[1]- جلال يحيى: المرجع السابق، ص ص 1101، 1102.

المبحث الثالث: ظهور الصحافة المغربية وعلاقتها بالمشروع الوطني

3-3-1- مجلة " مغرب" "Maghreb" 1932-1934

شهدت الحركة الوطنية إبتداء من جويلية 1932م مرحلة مهمة في مسارها النضالي بتأسيس الكتلة لمجلة "مغرب" الصادرة باللغة الفرنسية بباريس، وأوكلت مهمة تأسيسها إلى أحمد بلافريج الذي وفق في تنظيمها، ونجح في كسب تأييد فئة من أحرار فرنسا اليساريين. وقد ترأس تحريرها روبيرجان لونكي[1]، في حين أوكلت مهمة الإشراف العملي لأحمد بلافريج، أما في مايخص المحررون فكانوا عبارة عن مزيج جمع بين نخبة من الشبان الوطنيين الأحرار وكتاب فرنسيين وغير فرنسيين[2].

أسهمت هذه المجلة في طرح قضايا المغرب أمام الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة والأروبي بصفة عامة، بكشفها لتجاوزات السياسة الإستعمارية بالمغرب، كما كان لها الفضل في نضج الحركة الوطنية تنظيما وهيكلة وتمكنت من صياغة لائحة مطالب تخص الشأن المغربي من مواضيع تم تداولها من خلال أعمدتها وفي صفحاتها منذ تأسيسها سنة 1932م إلى غاية توقفها عن الصدور في شهر أكتوبر 1935م[3]، و"من خلال هذه المواضيع تم ضبط لائحة مطالب تمثلت محاورها في ما يلي:

- محاربة الظهير البربري وإظهار خطورته على وحدة المغرب الثقافية والترابية.
- مواجهة سياسة التعليم الفرنسية في المغرب المبنية على التمييز بين الفرنسيين والمغاربة.
- مقاومة التنصير المسيحي الذي كان يتوغل في جبال الأطلس بصفة خاصة.
- كشف ظلم الإدارة الإستعمارية وتعسفها إتجاه الشعب المغربي على جميع المستويات (العدالة، الضرائب، أعمال الصخرة)"[4].

إن من أسباب إصدار مجلة "مغرب" باللغة الفرنسية يرجع إلى دواعي إصدارها، وإلى الأشخاص الذين كانوا حريصين على أن يكون للحركة الوطنية المغربية صوت بالخارج وبفرنسا بالذات، لفضح السياسة الفرنسية الإستعمارية بالمغرب والتنبيه لأخطار السياسة البربرية، وتعود

[1]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص،176.

[2]- ابوبكر القادري: مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج1، المصدر السابق، ص، 132.

[3]- حواس محمد، المرجع السابق، ص،277.

[4]- نفسه.

أسباب فكرة إصدار المجلة إلى نجاح الدعاية ضد السياسة البربرية وخوف الإدارة الفرنسية من الدعاية ضدهم[1].

ويعد صدور"مغرب" بمثابة فتح أفاق جديدة في مسار العمل الوطني ليس فقط للتعريف بالوضعية السياسية التي كان الشعب المغربي يعانيها فحسب، ولكن في ضمان التوجيه الوطني الذي كان الشبان المغاربة بحاجة إليه، مسدلة بذلك خدمة كبيرة للقضية المغربية على المستوى الإعلامي والسياسي[2]، ومساهمة في زيادة الإحساس الوطني رغم قصر فترة إصدارها وكشفت إنحرافات السياسة الإستعمارية[3]، مما عرضها للمنع من الدخول للمغرب من طرف الإقامة العامة[4]، وتعد أعداد مجلة "مغرب" من الوثائق المهمة التي سجلت مرحلة هامة في نشوء الحركة الوطنية المغربية[5].

3-3-2- جريدة عمل الشعب: 1933م-1934م

بعد ماحققته مجلة "مغرب" من مكاسب للحركة الوطنية تمثلت في قوة تعبوية وإرثا مهما من المقاومة السياسية يتيح لهم إمكانية إستغلالها من داخل الأراضي المغربية، إهتدى الشبان المغاربة إلى ضرورة البحث عن لسان آخر للحركة النضالية المغربية. وذكر ذلك الوزاني بقوله: أن مجلة "مغرب" أصبحت لا تلبي كل متطلبات الحركة بسبب محدودية النشر وحاجة الحركة إلى السير قدما في التطور بحيث لا تبقى رهينة التقييد ولا الإحتجاج المألوف على السياسة البربرية، وأدى هذا التشخيص للحركة الوطنية بالوزاني إلى العمل الصحافي كإجراء للإنتقال بالحركة الوطنية الفتية من طور الإحتجاج على الظهير البربري إلى طور الكفاح الوطني العام[6].

وبمناسبة مضي سنة على إصدار مجلة "مغرب" بفرنسا تم الإعلان بفاس عن إصدار جريدة "عمل الشعب" بتاريخ أوت 1933 وهي جريدة أسبوعية تصدر باللغة الفرنسية، وتولى مسؤولية

[1]- ابوبكر القادري: مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج1، المصدر السابق، ص، 131.

[2]- نفسه، "ص133.

[3]- عبد المجيد بن جلول: هذه مراكش، ط01، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949، ص، 119.

[4]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص،176.

[5]- ابوبكر القادري، مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج1، المصدر السابق، ص، 133.

[6]- حواس محمد: المرجع السابق، ص، 287.

تحريرها[1]محمد حسن الوزاني بمساعدة عمر بن عبد الجليل[2]، ومن أهم المواضيع التي تناولتها "عمل الشعب" فظائع الإستعمار الفلاحي بنقلها للحالة التي آل إليها الفلاح المغربي من إستعباد من المستعمر، وأسهم ذلك في التقليل من نزع ملكية الأراضي من الفلاح المغربي لمصلحة الإستعمار[3]، كما عالجت مواضيع أخرى دعت الحاجة إلى الكتابة حولها وحول السياسة المنتهجة بالمغرب في الميادين التالية: الإداري والعدلي والإجتماعي والتعليمي[4].

إستمرت "عمل الشعب" في الصدور لعدة أشهر، ثم تم توقيفها بعد تحريض من طرف المعمرون الفرنسيون لتعود للصدور من جديد بعد التراجع عن قرار المنع إثر إحتجاجات، وإستمرت بعد ذلك في الصدور إلى غاية شهر ماي 1934م حيث تم منعها من الصدور[5].

وهكذا دخلت الحركة الوطنية المغربية المعترك الصحفي بتأسيسها لصحف ناطقة بإسمها تمثلت بواكيرها في مجلة مغرب التي لم تترك ميدانا من ميادين السياسة الفرنسية في المغرب إلا وتطرقت له في مواضيع أعمدتها مقدمة حوله الكثير من المضامين والتحاليل التي من خلالها فضحت ممارسات سلطة الحماية، ومحققة بذلك مكاسب لا يمكن لأي متتبع لمسار تطور النضال السياسي المغربي إنكارها خاصة وأنها جاءت في وقت كانت الحركة بحاجة ماسة لها، وجريدة عمل الشعب التي من خلالها إستطاعت الحركة الوطنية الناشئة أن تضبط برنامجا وطنيا ذا بنود محددة وواضحة. وبهذا تكون أول مرة تصدر فيها صحيفة في المغرب بعد فرض الحماية تعبر عن وجهة نظر الحركة في القضايا المغربية وتعمل على فضح السياسة الإستعمارية.

[1]– ابوبكر القادري: مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج1، المصدر السابق، ص، 152.

[2] – ولد 1907م، التحق بالمدرسة الفلاحية بفرنسا، نال لقب مهندس فلاحي وكان من الأعضاء الموقعين على وثيقة الاستقلال. للمزيد ينظر: ابوبكر القادري: مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج2، المصدر السابق، ص ص 372،373.

[3]– علال الفاسي: المصدر السابق، ص، 177.

[4]– ابوبكر القادري: مذكراتي في الحركةالوطنية المغربية، ج1، المصدر السابق، ص، 153.

[5]– نفسه،ص، 154.

المبحث الرابع: إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية

4-1- تأسيس حزب الإستقلال

يعود الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه بعد أن إرتأت لجنة التنفيذ المضي في هذا الإتجاه، حيث دعت لعقد مؤتمر عام يحضره كل الأطراف السياسية والإجتماعية للبلاد، وإنعقد هذا المؤتمر في الرباط في 11جانفي 1944م، ليتأسس حزب الإستقلال كحزب يناضل من أجل التحرير القومي. وقد تكتل في حزب الإستقلال الحزب الوطني والعديد من الشخصيات الفاعلة في الحركة القومية وعدد من كبار الموظفين والعلماء والأساتذة وروؤساء المجالس الإدارية والجمعيات وغيرهم[1].

وهكذا تم إتحاد الأمة المغربية بتكتلها كلها ضمن هذا الحزب، فباشر عمله بالسير نحو التقدم من أجل تحقيق الغاية التي أسس لأجلها فقدم وثيقة يوم 11 جانفي سنة 1944م[2]، للملك محمد بن يوسف وممثل الإدارة الفرنسية ودول الحلفاء عبر فيها الحزب عن طموح وإرادة الشعب المغربي مطالبا بإستقلال ووحدة التراب المغربي وإقامة نظام ديموقراطي يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربي وطبقاته[3]، كما أقر الحزب وضع مبادئ في مؤتمره المنعقد في 11 جانفي 1944م نلخصها فيما يلي[4]:

- ضمان إستقلال المغرب مع الحفاظ على وحدته الترابية.
- إنضمام المغرب للهيئات الدولية (هيئة الأمم المتحدة) والعالم العربي والإسلامي خاصة.
- العمل على ربط علاقات ديبلوماسية مع دول العالم والعالم العربي والإسلامي خاصة.
- إقامة نظام حكم ملكي دستوري يضمن منح الحريات الديموقراطية وإعلان الولاء للأسرة الحاكمة وتغيير لقب السلطان إلى الملك.

---

[1]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص،284.

[2]- نفسه، ص،285.

[3]-المغرب الأقصى مراكش، قبل الحماية، عهد الحماية، افلاس الحماية، إصدارات حزب الاستقلال، الطبعة العربية، مكتبة المستندات والأنباء، 1955م، ص،179.

[4]- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر.تونس.المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص،370.

قُدمت هذه المطالب للملك محمد الخامس، فأمر بتأليف لجنة للنظر فيها كما أبدى منذ الوهلة الأولى عطفه على الحزب ومبادئه، وعلى العكس من ذلك فقد كان رد فعل الإقامة العامة للحماية عنيفا بخصوص بيان الإستقلال الموجه للحكومة الفرنسية حيث قامت بإرسال مستشار وزارة الخارجية لتهديد السلطان، في حين شنت الإدارة الفرنسية حملة إعتقالات طالت الزعماء في مراكش[1].

وهكذا فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية عهد جديد في حركة النضال التحرري الوطني المغربي وبالخصوص في المنطقة السلطانية بقيادة وتأطير حزب الإستقلال الذي أضحى له وزن جماهيري ضم مختلف أطياف الشعب المغربي مما خوله قيادة الحركة الوطنية في كل أنحاء المغرب[2].

اما فيما يخص الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عام 1945م، شهدت الحركة الوطنية نشاطا متصاعدا شمل كل أحزابها في كلا المنطقتين الشمالية والجنوبية وحزب الإستقلال خاصة. وقد أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربية إلى إنتهاج السلطة الفرنسية سياسة مرنة بتعين مقيماً عاما جديدا "إريك لابون"[3]، حيث قام بإصدار عفوا سياسيا على الزعماء الوطنيين، والسماح بعودة النشاط الصحفي. كما قام بطرح مشروع الإصلاح الإداري والسياسي والإقتصادي في 22 جويلية 1946م، والذي يقوم على تأسيس حكومة مختلطة ومجالس مشتركة كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم على الرغم من الفارق الكبير في العدد بين المغاربة والفرنسيين. رُفض هذا المشروع من قبل حزب الإستقلال والملك[4].

في مطلع الخمسينيات بدأ التلاحم والتوافق بين جهود الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس ساعيان إلى تحقيق إستقلال المغرب بالطرق السياسية السلمية، في حين شهدت العلاقة بين الملك وإدارة الحماية بقيادة الجنرال "جوان Juin"[5] توتر أدى إلى دعوة الحكومة

[1]- صلاح العقاد: المرجع السابق،ص، 370.

[2]- محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، المرجع السابق، ص،227.

[3] - 1846-1947م، ثامن مقيم عام بالمغرب الأقصى، عين في مارس 1946م وقد سبق له أن شغل منصب الكاتب العام للحماية بالرباط من سنة 1926 الى 1928م. للمزيد ينظر: جورج سبيلمان: المرجع السابق،ص 127.

[4]- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص،137.

[5] -Alphonse Juin قائد فرنسي ولد في عنابة 1888م، درس بثانوية قسنطينة وبعد نجاحه توجه للمدرسة الفرنسية بباريس "سان سير"، فتخرج منها كضابط في 1911م، كان مساعدا للجنرال ليوتي في المغرب، ثم عين رئيسا لأركان الجيوش

الفرنسية للملك المغربي لزيارة فرنسا وتمت الزيارة في 10 أكتوبر 1950م، ولم تحرز هذه الزيارة أي نتائج إيجابية لصالح المغرب ليرجع الملك في 09 نوفمبر بدون أي نتيجة تذكر (صفر اليدين)، مما أدى إلى زيادة في توتر الأزمة بين الملك وحزب الإستقلال من جهة وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى، ليعلن إثر ذلك الجنرال جوانJuin مطلع عام 1951م فرض السيطرة الفرنسية بالقوة[1].

أما على مستوى العلاقات الداخلية في مابين الأحزاب المغربية، شهد عام 1951م توحد الرؤى والجهود الوطنية لمختلف أقطاب الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب، تكلل بالإعلان عن ميلاد "الجبهة الوطنية المغربية" بتاريخ 09 أبريل 1951م[2].

4-2- نفي السلطان محمد الخامس وأثره على الحركة الوطنية المغربية

بعد قيام الملك محمد بن يوسف بزيارة لمدينة طنجة 09 أبريل 1947م، رغم معارضة الإدارة الفرنسية لهذه الزيادة التي أدت إلى توتر في العلاقة بينهما وإدراك فرنسا أن الملك إنحاز إلى صف الشعب ضد الإحتلال الفرنسي برفعه لراية الكفاح[3]. وقد ظهر ذلك جليا في خطاب طنجة في 10 أبريل 1947م، ليوضح موقف كل طرف من الآخر، وبناءا على ما صدر من المعمرين من إعتراضات ضد شخص إيريك لايون Eirik Labonne لإنتهاجه سياسة لينة، تم استبداله بتعيين الجنرال ألفونص جوان Alfhonse Juin. ليبدأ مرحلة قطيعة بين الإقامة العامة والقصر، وفي خضم هذه المعركة إهتدى السلطان إلى إدراك أن الإمتناع عن المصادقة على الظهائر أحسن سلاح يوظفه لمجابهة السلطة الإستعمارية وهو ما لم يروق للمقيم العام جوان **Juin**، واعتبره شكلا من أشكال العرقلة، ليقوم بتقديم إنذار له في نهاية شهر يناير 1951م، يأمره فيه بكف عن الإضراب عن التوقيع والتبرأ من حزب الإستقلال، أو التنازل عن العرش. وتحت تأثير الضغط الذي مورس عليه عدل السلطان عن رأيه مرغما وعاد إلى توقيع الظهائر لكنه لم يلبث أن إمتنع من جديد

المرابطة في افريقيا الشمالية1941م، ثم قائد للقوات الربريطانية- الأمريكية، ثم قائدا للحملات الفرنسية على إيطاليا عام 1944م، ثم عين مقيما عاما في المغرب من 1947م-1951م وبعدها عين ماريشالا 1952م، توفي في باريس 1967م. للمزيد ينظر: توايمية صورية، صوادقية أميرة: المرجع السابق، ص30

[1]- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص،139.

[2]- نفسه، ص ص،140-141.

[3]- محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص، 45.

عن التوقيع، فراحت الإقامة العامة تتحين فرصة خلعه عن العرش وكان ذلك على يد الجنرال كيوم Kiyom الذي خلف الجنرال جوان Juin[1].

وفي فبراير 1953م خرجت تجمعات على شكل مظاهرات مناوئة للسلطان تطالب بعزله وكان ذلك بتشجيع وإشراف كل من التهامي جلاوي وعبد الحي الكتاني[2]، وفي يوم 14 أوت أعلن في تجمع للأعيان في المغرب عن خلع محمد الخامس وتعيين محمد بن عرفة في مكانه وبعدها بست أيام تم نفي السلطان وعائلته إلى كورسيكا تم إلى مدغشقر[3].

4-3- الدخول في مفاوضات وإعلان الإستقلال

وهكذا وبعد إنتشار خبر عزل الملك ونفيه أثار ذلك موجة إحتجاجات عارمة، فقد عم سُخط جماهيري عارم شمل كل المدن المغاربية شمالها وجنوبها، وصدرت ردود فعل سياسية وعسكرية منددة بخلع ونفي الملك ورافضة للإعتراف بإبن عرفة كملك على المغرب[4].

أجبرت الظروف الدولية والأوضاع المغربية الداخلية المتوترة الحكومة الفرنسية برئاسة إدقارفور Edgar four على الدخول في مشاورات ومفاوضات مع السلطان المنفي محمد الخامس وبعض من أقطاب الحركة الوطنية ذات التوجه المعتدل لإيجاد حلول تخرجها من مأزق المغرب الأقصى. وقد أسفرت مشاورات إيكس ليبان في أوت 1955م، على تهيئة السبيل لإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه في 16 نوفمبر 1955م، وقيام حكومة البكاي الأولى ثم نزع إعتراف فرنسا بإستقلال المغرب بتاريخ 02 مارس 1956م[5].

أثمر نشاط حزب الإستقلال خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بالتتويج في الأخير بصياغة وثيقة الإستقلال التي من خلالها عبر عن رغبة الملك والشعب على حد سواء في تحقيق الإستقلال، ومع بداية الخمسينيات ظهرت هذه الرغبة مجسمة في التلاحم والتعاطف الشعبي مع

---

[1]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص 597.

[2] - صاحب الطريقة الصوفية (الطريقة الكتانية)، ثار أخوه ضد السلطان عبد الحفيظ وحكم عليه بالاعدام وأثر ها الموقف فيه، بدأ يكن العداء للعائلة الملكية. للميد ينظر: فوزية ونعيمة شاحي: علاقة الملك محمد الخامس بالحركة الوطنية المغربية 1927-1956م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، شعبة تاريخ، 2015-2016م، ص84.

[3] -نفسه، ص، 598، 599.

[4]- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية، المرجع السابق، ص ص،143-144.

[5] - محمد القبلي، المرجع السابق، ص 604.

قضية نفي الملك محمد الخامس، وفي خضم هذه الأحداث لم تجد السلطات الفرنسية حلا غير الرضوخ لمطالب الشعب بإرجاع الملك والجلوس إلى طاولة المفاوضات معه وتوقيع عقد نهاية الحماية وإعلان تاريخ إستقلال المغرب.

نستخلص من هذا الفصل أنه كان للظهير البربري 16 ماي 1930م وقع وانعكاسات على الحركة الوطنية، حيث كان نقطة تحول في مسارها لتنتقل من مرحلة الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات في اطار الحماية إلى مرحلة المطالبة بالاستقلال، وهكذا فعقب إصدر الظهير البربري بدأ النضال السياسي في المغرب الأقصى وتحول من الأرياف بقيادة المقاومة المسلحة إلى المدن بقيادة نخبة مثقفة عملت على تشكيل تنظيمات سياسية تمثلت أول بوادرها في كتلة العمل الوطني1934م، ثم شهد المغرب تطورات في الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية، منتقلة بذلك من المرجعية الإصلاحية إلى المرجعية الاستقلالية، كما كان لنفي الملك دور في تلاحم وتضامن الشعب المغربي مع الملك، وهكذا التفت الحركة الوطنية في المنطقتين حول السلطان، مما أدى إلى تأزم الوضع ورضوخ فرنسا لإرادة الشعب المغربي والدخول في مفاوضات وإعلان استقلال المغرب سنة 1956م.

الخـاتـمة

الخاتمة:

نستنتج في الأخير من خلال بحثنا الموسوم بعنوان: الظهير البربري وإنعكاساته على النضال السياسي في المغرب 1930م إلى 1956م النتائج التالية:

- كان إعلان وقوع المغرب تحت رحمة الحماية الفرنسية الإسبانية تحصيل حاصل بالنظر للمؤامرات التي حيكت ضده من أجل الإيقاع به، خاصة من طرف فرنسا التي كانت تسعى للمضي في تحقيق مشروعها المتمثل في السيطرة الشاملة على المغرب العربي. منتهجا في ذلك تطبيق السياسة البربرية القائمة على تجزئة المجتمع المغربي.
- بإصدار فرنسا للظهير البربري سنة 1930م، ظهرت نواياها الحقيقية تجاه المجتمع المغربي الذي إستهدفته نسيجه بمحاولة تفكيكه وإضعافه، وزرع الفرقة بين عناصره ومكوناته، وهو ما يتنافى مع مضمون معاهدة الحماية التي لم تلتزم بها فرنسا.
- قوبل الظهير البربري 16 ماي 1930م، بموجة غضب جماهيرية من سنة 1930-1934م تمثلت في الاحتشادات، والمظاهرات، والتجمعات في المساجد وإلقاء المحاضرات والدروس التوعوية التي نتجت عنها تعبئة جماهيرية وبعث للروح الوطنية التي سقلتها تطورات الوضع في الداخل والخارج.
- لقد كان الظهير البربري سنة 1930م نعمة على الشعب المغربي أكثر مما هو نقمة، فبإصداره بزغ فجر جديد في مسار الحركة النضالية حيث عد الإنطلاقة الفعلية للعمل السياسي بقيادة نخبة مثقفة وهيكلة تنظيمية للحركة الوطنية (شعب وفروع) اسهمت في ظهور الحركة النضالية في شكل منظم أكثر، وتأسيس أحزاب وطنية تبنت مطالب الشعب المغربي وناضلت من أجل إستقلاله.
- شهد المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1930 إلى 1934م ظهور الصحافة الوطنية المغربية التي نشطت بقوة بإصدارها لمقالات منددة ومناهضة لمضمون الظهير البربري

ومساهمة في نشره التعريف بتاريخ المجتمع المغربي ومطالبة بتأسيسها خرجت الحركة الوطنية من إطار الإحتجاج السلبي إلى الطور الإجابي.

- إن التطور الحاصل في مسار الحركة الوطنية المغربية من خلال مطالبها وسعيها للدفاع عن المغاربة على إختلاف فئاتهم، كان له وقع كبير في نفوس الشعب المغربي مما أدى إلى إحتضانه ومساندته لها من جهة، وتبني الملك محمد الخامس (محمد بن يوسف) لمطالب الحركة من جهة أخرى، مجسدين بذلك أبهى صور التلاحم للوقوف في وجه فرنسا ومشاريعها.
- إن تضامن الشعب المغربي على إختلاف أعراقه قطع الطريق على فرنسا نحو المضي في تحقيق أهدافها المترامية إلى تجزئة المجتمع المغربي وتحقيق مطامعها التوسعية القائمة على سياسة "فرق تسد"، وهذا دلالة واضحة على رفضهم الإقرار بواقع الإستعمار بكل أشكاله، ورغبتهم في نيل الإستقلال.

ومما نوصي به في آخر هذه الدراسة هو ضرورة الالتحام والتضامن بين أبناء الوطن الواحد على أختلاف انتسابهم الاثني والعرقي في دول المغرب العربي، خاصة فيما يتعلق بما أورثته السياسة الاستعمارية من حساسية بين العنصرين الأساسيين المكونين لها عربا وقبائلا.

الملاحق

الملحق 02: خريطة توضح تقسيم المغرب بين النفوذ الفرنسي والنفوذ الاسباني.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص 559.

الملحق 03: خريطة توضح التقطيع الإداري في عهد الحماية.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص 548.

ملحق 03: معاهدة الحماية بفاس، 1912 (الترجمة العربية).

محمد القبلي، المرجع السابق، ص 526.

الملحق 04:نص الظهير البربري الصادر في الجريدة الرسمية:

1322 ـــــ(((الجريدة الرسمية))))ـــــ عدد ـ 919 ـ 6 يونيو 1930

تعطى في مقابلة الأنفال المباشرة ليلا والمضافة الى بعد اداءات تدريب السفن وجرها والنقل البحري والنقل من الرصيف الى السفن ومنها اليه وما شاكل ذلك اصبحت غير مناسبة للصوائر التسييرية الشيء عن انجاز تلك العمليات خارج اوقات خدمة النهار

ونظرا لاقتراح المدير العام لادارة الأنفال العمومية وبعد سماع الغرف التجارية التي لها مصلحة في الأمر اصدرنا امرنا الشريف بما يأتي

الفصل الأول

يأذن جنابنا الشريف للشركة ساجية الأمتياز بالمراسي المغربية بمهدية والقنيطرة والرباط وسلا بان ترفع الى خمسين بالمائة الزيادة التي قدرها خمسة وعشرون بالمائة المحدودة بالفصول 28 و29 و30 و31 و32 من كراس تحملات الامتياز والمستخلصة عن اعمال تدريب السفن وجرها والنقل البحري والنقل من الرصيف الى السفن ومنها اليه وما شاكل ذلك المباشرة خارج اوقات النهار المعينة بالفصل السادس والعشرين من كراس التحملات المشار اليه اعلاه

الفصل الثاني

ان المدير العام لادارة الأنفال العمومية هو المكلف بتنفيذ ظهيرنا الشريف هذا الذي يجري العمل به ابتداء من 15 يونيو سنة 1930 والسلام

وحرر بالرباط في 28 قعدة عام 1348 الموافق 25 ابريل سنة 1930 قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 10 حجة عامه الموافق 9 مايو سنة 1930 محمد المقري

اطلع عليه وامر بنشره

الرباط في 30 مايو سنة 1930

المقيم العام - لوسيان سان

الحمد لله وحده

ظهير شريف

يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للاصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية

يعلم من كتابنا هذا اسماء الله واعز امره انه حيث ان والدنا المقدس بالله السلطان مولاي يوسف قد اصدر ظهيرا شريفا مورخا في 20 شوال عام 1332 الموافق 11 شتنبر سنة 1914 يامر فيه باحترام ومراعاة النظام العرفي الجاري العمل به في القبائل التي استتب الامن فيها وذلك حبا في مصلحة رعايانا واطمئنان دولتنا الشريفة

وحيث قد صدر للغرض نفسه ظهير شريف مورخ في 19 شوال عام 1340 الموافق 15 يونيو سنة 1922 بتاسيس قواعد خصوصية متعلقة بتقويت العقارات للاجانب بالقبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية

وحيث ان قبائل عديدة قد ادرجت منذ ذلك الحين بطريقة قانونية من طرف وزيرنا الصدر الأعظم في عدد القبائل التي ينبغي احترام ومراعاة نظامها العرفي

وحيث انه اصبح الآن من المناسب تعيين الشروط الخصوصية التي ينبغي اتباعها في مباشرة العدلية والقضاء بين من ذكر مع احترام العوائد المذكورة امرنا امرنا الشريف بما يأتي

الفصل الأول

ان المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بايالتنا الشريفة والتي ينظر فيها القواد في بقية نواحي مملكتنا السعيدة يقع زجرها هناك من طرف روساء القبائل

واما بقية المخالفات فينظر فيها ويقع زجرها طبق ما هو مقرر في الفصلين الرابع والسادس من ظهيرنا الشريف هذا

الفصل الثاني

انه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسوية بايالتنا الشريفة فان الدعاوي المدنية او التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات او المنقولات تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف (بالمحاكم العرفية) ابتدائيا او نهائيا بحسب الحدود (المقدار) التي يجري تعيينها بقرار وزيري

كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية او بامور الارث وتطبق في كل الاحوال العوائد المحلية

الفصل الثالث

ان استئناف الاحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع امام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية وذلك في جميع الاحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا

الفصل الرابع

ان المحاكم الاستئنافية المشار اليها تنظر ايضا في الامور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد زجر المخالفات المشار اليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول اعلاه وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها اعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة

الفصل الخامس

يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية او استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف حكومة الحماية بالناحية التي يرجع اليها امره ويجعل ايضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا ايضا بوظيفة موثق

الفصل السادس

ان المحاكم الفرنسوية التي تحكم في الامور الجنائية حسب

القواعد الخاصة بها لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية

ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المورخ في 12 غشت سنة 1913 المتعلق بالمرافعات الجنائية

الفصل السابع

ان الدعاوي المتعلقة بالعقارات اذا كان الطالب او المطلوب فيها من الأشخاص الراجع امرهم للمحاكم الفرنسوية فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسوية المذكورة

الفصل الثامن

ان جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير اعمالها تعين بقرارات وزيرية متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة والسلام

وحرر بالرباط في 17 حجة عام 1348 الموافق 16 ماي سنة 1930 قد سجل هذا الظهير الشريف في الوزارة الكبرى بتاريخ 17 حجة عامه الموافق 16 مايو سنه

محمد المقري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في 23 مايو سنة 1930

القومسير المقيم العام : لوسيان سان

الحمد لله وحده

قرار وزيري

في اعادة تنظيم جماعات القبائل بتراب ملوية الوسطى

بمقتضى ظهيرنا الشريف المورخ في 25 محرم عام 1335 الموافق 21 نونبر سنة 1916 الصادر في احداث جماعات للقبائل والفخذات المغير بالظهير الشريف المورخ في 5 شعبان عام 1342 الموافق 11 مارس سنة 1924

وبناء على القرار الوزيري المورخ في 10 ربيع الأول عام 1338 الموافق 4 دجنبر سنة 1919 الصادر باحداث جماعات للقبائل بدائرة وطاة الحاج

وبناء على القرار الوزيري المورخ في 3 جمادي الثانية عام 1340 الموافق لفاتح يناير سنة 1922 الصادر في احداث جماعة بقبيلة اهل تيرنست

وبناء على القرارات الوزيرية المورخة في 21 جمادي الأولى عام 1342 الموافق 30 دجنبر سنة 1923 الصادر في اعادة تنظيم جماعات القبائل لمكتب كرسيف ودائرة مهيريجة وفي احداث جماعة بقبيلة شرفاء تكور

وبناء على القرار الوزيري المورخ في 4 جمادي الثانية عام 1343 الموافق 31 دجنبر سنة 1924 الصادر في احداث جماعة لقبيلة بني بوياحي

وبناء على القرار الوزيري المورخ في 8 جمادي الثانية عام 1345 الموافق 14 دجنبر سنة 1926 الصادر في احداث جماعة لقبيلة بني حيون

وبناء على القرارات الوزيرية المورخة في 11 جمادي الثانية عام 1345 الموافق 17 دجنبر سنة 1926 الصادر في احداث جماعة للقبائل بدائرة بني وراين القريبين وجماعة لقبيلة بوالمعاويات

وبناء على اقتراح المدير العام للمكتب العسكري ولادارة الامور الأهلية قررنا ما يأتي

الفصل الأول

تلغى جميع المقتضيات المقررة بالقرارات الوزيرية المذكورة اعلاه المورخة في 10 ربيع الأول عام 1338 الموافق 4 دجنبر سنة 1919 وفي 3 جمادي الثانية عام 1340 الموافق لفاتح يناير سنة 1922 وفي 21 جمادي الأولى عام 1342 الموافق 30 دجنبر سنة 1923 وفي 4 جمادي الثانية عام 1343 الموافق 31 دجنبر سنة 1924 وفي 8 جمادي الثانية عام 1345 الموافق 14 دجنبر سنة 1926 وفي 11 جمادي الثانية عام 1345 الموافق 17 دجنبر سنة 1926 المتعلقة بجماعات القبائل بدائرة وطاة الحاج واهل تيرنست وشرفاء تكور وهوارة اولاد رحو واولاد داوود وبني بوياحي وبني حيون وامغيلن واولاد بني علي والزرارده واولاد علي وبوالعاويات

الفصل الثاني

تحدث بتراب الملوية الوسطى جماعات للقبائل ياتي ذكرها بعده وهي

دائرة كرسيف ـ جماعة بني بوياحي تشتمل على 12 عضوا وجماعة لهوارة اولاد رحو واولاد داوود تشتمل على 27 عضوا

دائرة تهالة ـ جماعة لامغيليين اولاد بن علي تشتمل على 6 اعضاء وجماعة الزرارده اولاد علي تشتمل على 6 اعضاء

دائرة ميسور ـ جماعة اولاد الحاج الرحالة تشتمل على 6 اعضاء وجماعة لأولاد الحاج اهل القصور الشماليين تشتمل على 5 اعضاء وجماعة لاولاد الحاج اهل القصور الجنوبيين تشتمل على 5 اعضاء

الفصل الثالث

ان المدير العام للمكتب العسكري ولادارة الامور الأهلية هو المكلف بتنفيذ هذا القرار والسلام

وحرر بالرباط في 23 قعدة عام 1348 الموافق 23 أبريل سنة 1930

محمد المقري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في 1 مايو سنة 1930

القومسير المقيم العام : لوسيان سان

الجريدة الرسمية المغربية ، المصدر السابق ص ص1322 ، 1323

الملحق 05: المقيم العام الفرنسي الماريشال هوبير ليوتي.

الملحق 06: محمد حسن الوزاني، زعيم سياسي مغربي.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص594.

الملحق 07: عبد الخالق الطريس، زعيم سياسي مغربي.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص 548 .

الملحق 08: علال الفاسي، زعيم ومصلح سياسي مغربي.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص 548.

الملحق 09: السلطان محمد بن يوسف: خطاب طنجة 1947م.

محمد القبلي: المرجع السابق، ص 598.

الملحق 10: محمد بن عرفة .

محمد القبلي، المرجع السابق، ص 601.

الملحق 11: رجوع محمد الخامس من المنفى (16 نوفمبر 1955م).

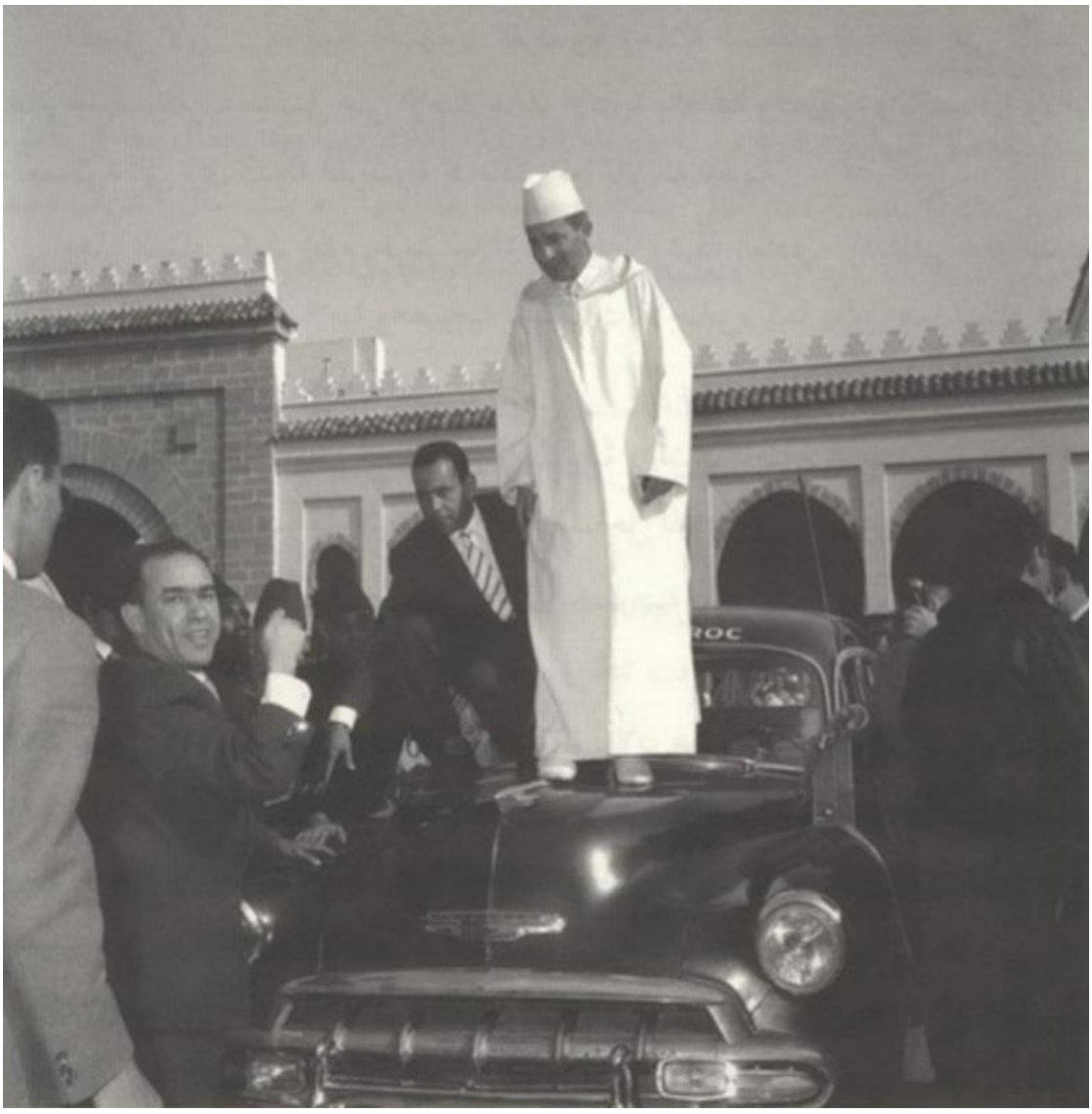

محمد القبلي، المرجع السابق، ص 605.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

01- المصادر:

1- بن جلول عبد المجيد: هذه مراكش، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، سنة 1949

2- بوعزة بوضرياسة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

3- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب، ط6، دار الاصلاح، الدار البيضاء، 2005.

4- القبلي محمد: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث، الرباط، 2011

5- القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940،ج1، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب 1992-1414هـ.

6- القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941-1945، ج 2، ط 1، 1997.

7- المرنيسي عبد الحميد: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الإستقلال، الطبعة العربية، مكتبة المستندات والانباء،د .م،1951.

8- الناصري محمد المكي: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى، ط 2، طبع شركة بابل.

9- سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1996، ط 1، مجلة أمل، 2004.

10- المغرب الاقصى: مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، إصدار حزب الاستقلال، الطبعة العربية.

02- المراجع

1- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية بيروت لبنان، 2004.

2- جلال يحي: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج 3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966م.

3- داهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004.

4- شاكر محمود: التاريخ الاسلامي المعاصر بلاد المغرب، المكتب الاسلامي،ط2، طبع شركة بابل.

5- عياش ألبير: المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الاستعمارية، دار الخطابي للطباعة والنشر، دار الحكمة الجائر، 2012.

6- الشرقاوي محمود: المغرب الاقصى مراكش، مكتبة الانجلو المصرية،د.ط، القاهرة.

7- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، ط 6، مكتبة الايخاء المصرية، 1933.

8- المحجوبي علي: العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة.

03- المجلات والدوريات:

01- بن جلول محمد، معالم الكفاح الوطني والمقاومة في سبيل الاستقلال والوحدة، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، اعمال الندوة العلمية، 13،14، 15 نوفمبر 1991، جامعة ابن .

02- طحطح خالد فؤاد، نشأة الحركة الوطنية في المغرب ، دورية كان التاريخية ، العدد الرابع، جوان 2009م

03- معايد الجابري محمد، يقظة الوعي العرقي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة 2009، العدد 1986.

04- القطعاني فادية عبد العزيز، الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير 2014م.

05- دفاتر الشاوية: المقاومة الوطنية في الشاوية، مطبعة دار القرويين، ط1.

04- الرسائل الجامعية

1- بن ضيف الله فوزي: الظهير البربري في المغرب الاقصى 16 ماي 1930، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2015-2016.

2- بوخالفة كريمة، بوزيد فايزة، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى 1912-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

3- حواس محمد: الحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية مقاربة المضامين 1930-1951، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر ابو قاسم سعد الله، 2016-2017

4- مورسي سليمة: منطقة الريف ودورها في الحركة الوطنية 1912-1953، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2018-2019.

5- توايمية صورية، صوادقية أميرة: تطور الحركة الوطنية في المغرب الأقصى من 1930-1956م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2018-2019م.

6- فوزية ونعيمة شاحي: علاقة الملك محمد الخامس بالحركة الوطنية المغربية 1927-1956م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، شعبة تاريخ، 2015-2016م.

5- الجرائد

الجريدة الرسمية العدد 919، 06 جوان 1930 .

الفهـــارس

فهرس الأعلام

- أ

أبو بكر القادري: ص 25

أحمد بلافريج: ص 27، 29، 34، 42، 49

أبي شعيب الدكالي: ص 27

أحمد مكوار: ص 32، 33

أحمد بوعياد: ص 32،33،

إريك لابون: ص 54

إدقافور: ص 55

- ب

بيكبيدر: ص 47

- ت

التوهامي جلاوي: ص 55

- ج

جوان: ص 53، 54، 55

- ح

حمزة الطاهري: ص 32، 33، 34

الحسن بوعياد: ص 32، 33

- د

دوجيركدولاسال: ص 25

- ش

- الشريف الوزاني: ص 47

- ط

- ك

كيوم: ص 55

- ل

لوسيان سان: ص 15، 20، 21،

ليوتي: ص 16

- ر

ريبو: ص 20، 24،

روبيرجانلونكي: ص 49

- ع

علال الفاسي: ص 27، 28، 29، 32، 33، 34، 40،42، 43، 46،47

عبد السلام بنونة: ص 27، 33، 44، 45

عبد الخالق طريسي: ص 27، 39، 44، 46، 47

العربي بوعياد: ص 32، 33،34

عمر السبتي: ص 32، 33

عبد القادر التازي: ص 33

عمر بن عبد الجليل: ص 51

عبد الحي الكتاني: ص 55

- ف

فرانكو: ص 46

الطيب بنونة: ص 46، 47

- م

مولاي عبد الحفيظ: ص 07، 08، 09

محمد بن عبد الكريم الخطابي: ص 10، 31،

محمد حسن الوزاني: 27، 28، 29، 33، 34، 40، 41، 43، 44، 51

محمد المكي الناصري: ص 27، 45، 47، 48

محمد بن العربي العلوي: ص 28

محمد اليزيدي: ص 33، 34، 42، 43

المهدي بنونة: 46

محمد الفاسي: ص 47

محمد بن يوسف: ص 52، 53، 54

- ي

يوسف بن الحسن: ص 08، 20

فهرس الأماكن

- أ

الأطلس الأعلى: ص

الأطلس الأوسط: ص

إسبانيا: ص 08، 10

- ب

باريس: ص 40

- ت

تونس: ص 09، 41

تطوان: ص 08، 31، 34، 45

- ج

الجزائر: ص 09، 14، 15، 22، 41

جبال الأطلس: ص 22

- د

الدار البيضاء: ص 31

- ف

فلسطين: ص 13

فرنسا: ص 07، 08، 09، 14، 21، 24،

فاس: ص 08، 09، 31، 33، 34، 39،41،42

- ق

القنيطرة: ص 31

- ط

طنجة: ص 07، 08، 31

25، 39، 41، 49، 50، 55، 56

- س

سلا: ص 31

- ش

شمال إفريقيا: ص

- غ

غرب الأطلس المتوسط: ص

- ر

الريف: ص

الرباط: ص 31، 41، 51

- ك

كورسيكا: ص 55

- م

المغرب: ص 07، 09، 10،12، 17، 26،
33، 42، 43، 44، 46، 48، 50،51،
56

مراكش: ص 10، 31، 47، 49، 53، 55

المشرق: ص

مدغشقر: ص 55

فهرس الموضوعات

المحتـــــــــوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: أوضاع المغرب قبل صدور الظهير البربري 1930 ومعالم السياسة الفرنسية البربرية	07
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية	07
1-1- السياسية	07
1-2- العسكرية	09
المبحث الثاني: الأوضاع الإجتماعية	11
1-2- التركيبة البشرية لسكان المغرب الأقصى	11
2-2 – التركيبة العقائدية	12
المبحث الثالث: السياسة البربرية من النشاة إلى صدور الظهير البربري	14
الفصل الثاني: الظهير البربري والعمل السياسي في المغرب	19
المبحث الأول: مفاهيم حول الظهير البربري	19
1-1 – النشأة	19
1-2 – تعريف الظهير البربري 16 ماي 1930	20
1-3 – مضمون الظهير البربري	20
1-4 – أسباب اصدار الظهير البربري	21
المبحث الثاني: أهداف الظهير البربري	22
المبحث الثالث: إرهاصات النضال السياسي في المغرب	25
1-3 – الحركة السلفية الإصلاحية	25

2-3 – حركة اللطيف	27
3-3 – التنظيم السري الاوية والطائفة	29
الفصل الثالث:إنعكاسات الظهير البربري على النضال السياسي	36
المبحث الأول: البداية الحقيقية للنضال السياسي (بروز كتلة العمل الوطني)	36
المبحث الثاني: التنظيمات السياسية للحركة الوطنية المغربية	38
1-2 – التنظيمات السياسي في المنطقة السلطانية	38
2-2 - التنظيمات السياسي في المنطقة الخليفية	42
المبحث الثالث: ظهور الصحافة المغربية وعلاقتها بالمشروع الوطني.	47
1-3 –مجلة مغرب 1932-1934م	47
2-3 – جريدة عمل الشعب 1933-1934م	48
المبحث الرابع: إنعكاسات الحركة الوطنية المغربية	50
1-4- تأسيس حزب الاستقلال	50
2-4 – نفي السلطان الخامس وأثره على الحركة الوطنية المغربية	52
3-4 – الدخول في مفاوضات وإعلان الاستقلال	53
الخاتمة	56
الملاحق	59
قائمة المصادر والمراجع	72
فهرس الأعلام	77
فهرس الأماكن	79
فهرس الموضوعات	81

الملخص:

منذ فرض الحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية على المغرب الأقصى سنة 1912 سعت فرنسا لإخضاع كل القبائل المغربية تمهيدا لتطبيق سياستها البربرية بقيادة الجنرال ليوتي الذي أصدر الظهير البربري في 16 ماي 1930 والذي هدف من خلاله إلى فصل العنصر البربري عن العنصر العربي في المغرب الأقصى بالتركيز على إحياء الأعراف الأمازيغية وإخضاع القبائل البربرية فيما يخص المسائل القضائية للمحاكم الفرنسية بدلا من المحاكم المخزنية التابعة للسلطان المغربي. صدرت ردة فعل عنيفة من طرف الشعب المغربي على الظهير البربري تمثلت في مظاهرات واحتجاجات و محتشدات في المساجد وقراءة لدعاء اللطيف منذ سنة 1930 إلى 1934 تضمنتها إلقاء المحاضرات والدروس التوعوية وإصدار المقالات في الصحف، بعد ذلك شهد المغرب تنامي في الوعي الوطني وبرزت الحركة الوطنية في شكل أحزاب وطنية تسعى إلى إيصال مطالب الشعب المغربي والتعريف بقضيته الوطنية والسعي وراء تحقيقها مدعمة عملها بتلاحمها مع الملك محمد الخامس الذي تبنى مطالب الحركة الوطنية وبهذا أجبرت فرنسا على الرضوخ والدخول في مفاوضات مع الملك أسفرت عن استقلال المغرب الأقصى سنة 1956.

الكلمات المفتاحية:

الحماية المزدوجة الفرنسية الاسبانية، السياسة البربرية، الظهير البربري، النضال السياسي.

Summary:

Since the imposition of the French-Spanish dual protection on Morocco in 1912, France has sought to subdue all Moroccan tribes in preparation for implementing its barbaric policy by General Lyautey, who issued the Berber Dahir on May 16, 1930, through which he aimed to separate the Barbarian element from the Arab element in Morocco by focusing on the revival of Amazigh customs and the submission of the Berber tribes regarding judicial matters to the French courts instead of the Makhzen courts of the Moroccan Sultan.A violent reaction was issued by the Moroccan people against the Berber Dahir in the form of manifestations, protests and confluences in mosques besides saying the prayer of Al-Latif from 1930 to 1934, including giving lectures and educational lessons and writing articles in newspapers. After that, Morocco witnessed a growth in national consciousness, and the national movement emerged in the form of national parties seeking to convey the demands of the Moroccan people, publicize their national case and strive to achieve them, supporting their work with their cohesion with King Mohammed 5, who adopted the demands of the national movement and thus forced France to surrender and get into negotiations with the king which resulted at last in the independence of Morocco in 1956.

Key words:

French-Spanish dual protection, Barbarian politics, , Barbarianfullback, Political struggle.